مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات

The Adequacy of Financial Statements Data in Jordanian Banks to the Requirements of International Accounting Standard No. 39 from the Accountant and External Auditor Perspectives

د/ عبدالستار عبدالجبار الكبيسي
قسم المحاسبة
جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا

علا صالح عبدالرحيم زلمـــوط
قسم المحاسبة
جامعة البتــــــرا

عمان– الاردن

الملخص:

ازداد الاهتمام العالمي بالادوات المالية بصورة كبيرة في العقد الحالي من حيث انواعها والمحاسبة والافصاح عنها مما ترتب عليه اصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) ، ومن هنا هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى التزام المصارف الاردنية باعتبارها قطاع اقتصادي كبير وهام بمتطلبات هذا المعيار في اعداد القوائم المالية وذلك استنادا الى وجهتي نظر كل من المحاسب (معد القوائم المالية)، والمدقق (مدقق الحسابات الخارجي). لتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم المعيار الى خمسة اجزاء : الاعتراف بالادوات المالية، قياس الادوات المالية ، قياس القيمة العادلة للادوات المالية ، محاسبة التحوط ، والافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية . وصيغت فرضيات الدراسة على اساس ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار من وجهة نظر كل من المحاسب ومدقق الحسابات، الا انه هناك بعض الفروقات الجديرة بالبحث في هذا التقييم . باستخدام استبانة صممت لهذا الغرض وباعتماد عدد من الاساليب الاحصائية الملائمة ومن خلال الاستعانة بالبرنامج الاحصائي(SPSS/P+) تم تحليل البيانات واستخلاص النتائج التي اظهرت الالتزام بغالبية متطلبات هذا المعيار وبدرجة هامة احصائيا مع وجود فروقات معينة بخصوص بعض المتطلبات، وعلى ضوء النتائج اظهرت الدراسة عدد من الاستنتاجات التي تطلبت بدورها البحث في التوصيات المناسبة.

Abstract

The aim of this study is to evaluate the adequacy of the financial statements data in Jordanian banks to the requirements of international accounting standards (IAS) No.39 from the perspectives of the Accountant (who report the financial statements) and the Auditor (external auditor of accounts). To achieve this objective, the requirements of this standard were divided into five items; recognition, measurement, fair value, hedging accounting , and disclosure .The main hypothesis to this study; The requirements of IAS (39) are important from the accountant and the auditor perspective but there are significant differences between them . By a questionnaire designed for this purpose, with using certain statistical techniques and (SPSS/P+) program, certain analysis and results were obtained, and then the study came out with some conclusions and recommends.

١ : المقدمـــة

في الاردن كما في اغلب انحاء العالم تأثر الاقتصاد ولازال يتأثر بالعديد من المتغيرات اهمها تحرير التجارة وتزايد حدة المنافسة وما رافقه من تطورات في قوانين الاستثمار والاسواق المالية بالاضافة الى الازمات المالية المعاصرة التي تواجهها منظمات الاعمال ذلك لان المشتقات المالية هي أحد صور الأزمة المالية العالمية الحالية ، وبالنتيجة ادى ذلك الى تطور كبير في طبيعة ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم الافصاح عنها في القوائم المالية ، ولان القطاع المصرفي والمالي عموما هو قطاع اساسي وله دور كبير في الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي فقد حظي باهتمام خاص في اطار هذا التطور تجسد بقيام العديد من الجمعيات واللجان والهيئات الدولية باصدار وتطوير المعايير والابلاغات المالية ذات العلاقة والتي توجت باصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الخاص بالادوات المالية والذي طبق دوليا اعتبارا من ٢٠٠١/١/١ (ويسمح بتطبيقه قبل هذا التاريخ) . وخضع هذا المعيار الى اضافات وتعديلات جوهرية حتى اكتوبر ٢٠٠٨، وفي الاردن تم التوجيه بتطبيقه واعتباره ملزما بدءا من ٢٠٠١/١/١ . عليه ستتناول هذه

الدراسة عملية تقييم مدى الالتزم بمتطلبات هذا المعيار في اعداد القوائم المالية للمصارف في الاردن من وجهة نظرمعد القوائم المالية (المحاسب) من جهة، ومدقق الحسابات الخارجي (المدقق) من جهة ثانية .

١-١ : اهمية الدراسة

حيث ان الواقع والرؤيا المستقبلية لموضوع الادوات المالية ومشتقاتها وهو اساس مادة معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) ، يتطلب ادخال تعديلات كبيرة وجوهرية على قواعد اعداد القوائم المالية في كثير من الموسسات المالية والمصرفية عموما استنادا الى معطيات الازمة المالية الدولية الحالية، من هنا تتبلور الاهمية العامة للدراسة وذلك في تناولها لهذا الموضوع الكبير والمعقد ، ثم على مستوى الاردن تحديدا وفي ظل التوجهات الحكومية والخاصة على حد سواء بشأن الالتزام بتوفير متطلبات تطبيق هذا المعيار عند اعداد القوائم المالية للمصارف تلبية لمتطلبات محلية ودولية ملتزم بها الاردن بدرجة واخرى ، فان اهمية الدراسة هنا تتجلى في الوقوف على مدى اهمية متطلبات المعيار المذكور في اعداد القوائم المالية للمصارف الاردنية والتي تترجم بمدى الالتزام بتطبيق تلك المتطلبات في المصارف الاردنية من جهة، ومن ثم تشخيص اهم الصعوبات او العقبات التي تحول دون تطبيقها بقصد البحث في سبل معالجتها من جهة ثانية .

١ -٢ : اهداف الدراسة

اضافة الى محاولتها عرض معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) بصورة ملائمة للبحث العلمي من حيث المضمون والمتطلبات وكما يترجم عمليا من خلال اسئلة استبانة الدراسة الكثيرة والمتشعبة ، فانه يمكن تلخيص اهداف الدراسة الاساسية بما يلي :

- تقييم مدى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر معدي القوائم المالية في المصارف الاردنية .
- تقييم مدى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر مدققي القوائم المالية في المصارف الاردنية.

- بيان وتحليل الفروقات بين وجهة نظر معد البيانات المحاسبية في المصارف الأردنية ووجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي
  في تقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم(٣٩).
- البحث في التوصيات والحلول التي يمكن ان تساهم في تطبيق افضل لمعيار المحاسبة الدولي رقم(٣٩) في المصارف الأردنية.

١ –٣ : مشكلة الدراسة

من انعكاسات التطورالاقتصادي في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي هو دخول الاردن في منظمة التجارة الدولية والتي تعتمد على معايير المحاسبة المعدة وفقا لقرارات لجنة معايير المحاسبة الدولية ، كذلك بسبب عمليات البيع والشراء وتداول الاسهم وغيرها عبر شبكة الانترنت وفقا لمتطلبات المنافسة في الاسواق العالمية، اصبح الاردن ملزما باعتماد تلك المعايير او العمل على تطوير معايير محلية تنسجم ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية بهدف تحسين نوعية البيانات والمعلومات في القوائم المالية ، وقدر تعلق الامر بالمصارف الاردنية فقد الزمها البنك المركزي باعداد قوائمها المالية اعتبارا من بداية سنة ٢٠٠١ وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :الادوات المالية : الاعتراف والقياس نظرا للتأثير الهام للادوات المالية على نتائج اعمال المصارف وكذلك انسجاما مع المتطلبات الدولية. يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة التالية ، ليتسنى من ثم العمل على الاجابة عنها :

- هل تعتبر بيانات القوائم المالية ملائمة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ؟
- هل تعتبر بيانات القوائم المالية ملائمة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) من وجهة نظر مدققي القوائم المالية للمصارف الاردنية ؟
- هل توجد فروقات مهمة بين وجهتي نظر كل من معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات للقوائم المالية بشأن ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) ؟

- ماهي المشكلات او المعوقات التي تحول دون اعداد القوائم المالية للمصارف الاردنية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) وما سبل معالجتها ؟

١ –٤ : الدراسات السابقة

فيما يلي اهم الدراسات السابقة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة :

- دراسة بيت جوتير نورث (٢٠٠٣) [23] ، بعنوان " المشاكل المتعلقة بقيمة المشتقات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولية (٣٩)" ، وهي دراسة نظرية تبحث بالعلاقة بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة العادلة للمشتقات المالية ومزاياها، واهم ماتوصلت اليه الدراسة هو ان القيمة العادلة للمشتقات المالية غير ملائمة في الاسواق غير النشطة، وبينت بالتالي الطرق البديلة لقياس الادوات المالية في حال عدم وجود قيمة عادلة لاحدى الادوات المالية .
- دراسة المنتدى العالمي للتطوير المحاسبي(٢٠٠١)[31] , بعنوان "المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لعام ٢٠٠١ "، وركزت الدراسة على الفروقات الجوهيرية بين متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها مايتعلق بالادوات المالية ومشتقاتها ، وشملت ٦٢ دولة واكثر من ٨٠ سياسة محاسبية والافصاح في القوائم المالية ، اهم نتائج الدراسة وجود فروقات ملحوظة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية للعديد من الدول ، ولم تبذل اية جهود لتقليل تلك الفروقات .
- دراسة علا ياسين (٢٠٠٢)[29] ,بعنوان "دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي٣٩ في البنوك الاردنية" هي دراسة تبحث في كيفية تطبيق البنوك للمعيار الدولي ٣٩ ومدى التزام البنوك ببنود هذا المعيارمن خلال تحليل القوائم المالية لعينة عشوائية شملت ١١بنك فقط ، ومن نتائج الدراسة ان هناك اختلاف بين مايجب الافصاح عنه اثر تطبيق المعيار وقيمة المبالغ المفصح عنها ، و هناك تباين في عملية تسجيل ارباح المشتقات والمحاسبة عنها في التقرير السنوي للبنوك الاردنية، كما هناك تباين في عملية تسجيل التدفق النقدي عن ارباح الادوات المالية في قائمة التدفقات النقدية.

- دراسة روبرت جينسن (٢٠٠١) [24] بعنوان "حالة واقعية جدلية عن محاسبة مبادلة النحاس وتحديات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) ومعيار المحاسبة الامريكية (١٣٣) " ، وهي دراسة ميدانية تتناول كيفية التحوط لمخاطر الائتمان في ظل المعيارين المذكورين كما انها تظهر كيف ان ضبط الادوات المالية بالقيمة العادلة يؤدي الى تظليل اكبر للمستخدم مما لو ضبطت بالتكلفة التاريخية في القوائم المالية وان تطبيق متطلبات المعيار (٣٩) تؤدي الى نتائج افضل من تطبيق المعيار الامريكي (١٣٣).
- دراسة ماركو اليجريني (٢٠٠٠) [25] , بعنوان "المشتقات المالية في القوائم المالية للشركات" ، وهي ايضا دراسة ميدانية على مختلف الشركات اظهرت الفروقات القائمة بين الواقع وما تستلزمه متطلبات المعيار (٣٩) فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والافصاح للادوات المالية في القوائم المالية .
- دراسة نظام حسين (٢٠٠١)[30] ،بعنوان " المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية في ظل القيم العادلة" . وهي دراسة تحليلية نظرية تناولت تطور مفهوم القيمة العادلة والمشتقات المالية واغراضها وانواعها ودور معيار المحاسبة الدولية (٣٩) في توفير بيانات اكثر دقة وفائدة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وان الاعتراف بالادوات المالية ومشتقاتها بالميزانية يعكس بالضرورة مركزا ماليا اكثر دقة وفائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية .
- دراسة ناتانيا يونيتاني ويوكو كاتسو (١٩٩٨ [26] ,بعنوان " محاسبة القيمة العادلة ومتطلبات راس مال التنظيم " ، هدفت الدراسة الى معرفة اثر استخدام القيمة العادلة في قياس ارباح وعوائد وراس مال البنوك في اليابان ، واهم ماتوصلت اليه الدراسة هو ان عوائد البنوك المبنية على اساس القيمة العادلة هي اكثر تقلبا من تلك المبنية على اساس التكلفة التاريخية .

١–٥ : فرضيات الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

١. ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة لجميع متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) من الناحية الاحصائية من وجهة نظر معدي تلك القوائم ، وهذه الفرضية

الرئيسية الاولى وتنقسم بدورها الى خمس فرضيات فرعية حسب متطلبات المعيار كما سنرى عند اختبار الفرضيات.

٢ . ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة لجميع متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) من الناحية الاحصائية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي، وهذه الفرضية الرئيسية الثانية وتنقسم بدورها ايضا الى خمس فرضيات فرعية حسب متطلبات المعيار وكما سنرى عند اختبار الفرضيات.

٣. توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي عن مدى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) في اعداد القوائم المالية للمصارف الاردنية .

١- ٦ : منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي ، وفي الاستبانة التي اعدت لهذا الغرض لخصت متطلبات المعيار موضوع البحث بـــ (٨٣) بندا استطلعت عليها اراء معدي القوائم المالية والمدققين الخارجيين باعتبارهم اكثر المعنين بتحضير هذه القوائم وتدقيقها والمصادقة عليها.

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من جزئين، الاول: يمثل المحاسبين في المصارف الاردنية والتي كان عددها (٢٢) ، وزعت الاستبانة بواقع واحدة لكل مصرف وتم استرجاع (١٨) واحدة وبالتالي شكلت عينة الدراسة مانسبته (٨٢ %) من هذا الجزء من المجتمع ، الثاني : يمثل المدققين الخارجيين الذين يزاولون المهنة من خلال رخصة مزاولة المهنة فئة (أ) والذين يحق لهم تدقيق حسابات البنوك وكان عددهم (٣٥٥) مدقق. وتم تحديد حجم العينة لهذا الجزء من المجتمع وفقا للمعادلة الاحصائية التالية وذلك بمستوى دلالة يساوي ٥% ومستوى ثقة ٩٥ % وخطأ عشوائي مسموح به ١٠ %:

$$n = \frac{0.25}{\frac{0.25}{N} + \frac{A}{E}}$$

حيث ان : ٠,٢٥ = عدد ثابت في المعادلة ، **n** = حجم عينة الدراسة ، **N** = حجم مجتمع الدراسة ، **A** = الخطأ العشوائي المسموح به، **E** = القيمة المأخوذة من التوزيع

الطبيعي عند مستوى ثقة معين (على فرض ان عند مستوى الثقة ٩٥ % تكون E = (١,٩٦) ، عليه يكون حجم عينة المدققين هو (٧٥) ، وقد تم اختيار هذه العينة عشوائيا من مجتمع الدراسة باستخدام العينة العشوائية الطبقية لضمان عدم التحييز في النتائج، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة من هذه العينة ٦٢ أي بنسبة (٨٢ %) أيضا .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة :

- مقياس ليكرت : لتحديد بدائل الاجابة المتاحة يتم اختيار احدى درجات المقياس لكل سؤال والتي تعبر عن درجة الاهمية او درجة الموافقة حيث :

درجة المقياس (التقييم)	الوزن %	الوزن (درجة)
هام جدا	٨١ – ١٠٠	٥
هام	٦١ – ٨٠	٤
متوسط الاهمية	٤١ – ٦٠	٣
قليل الاهمية	٢١ – ٤٠	٢
غير عام اطلاقا	صفر – ٢٠	١

ولتحديد مدى الاهمية النسبية لمدى ملائمة بيانات القوائم المالية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب والمدقق تم الاعتماد على وسط فرضي هو (٣) درجات اي (٥+٤+٣+٢+١/ ٥) وهو يساوي (٦٠ %) والذي تقارن به الاوساط الحسابية لكل جزء من اجزاء المعيار .

- اختبار درجة المصداقية – الفا : وهو مايسمى ايضا بمعامل كرونباخ ، وذلك لقياس درجة مصداقية الاجابات على اسئلة الاستبانة ، وحيث قيمة الفا تتراوح بين (صفر– ١) فان قيمة معامل الفا المقبولة احصائيا هي (٦٠ %) على الاقل.
- اساليب التحليل الوصفي: كالمتوسطات الحسابية وجداول التوزيعات التكرارية وغيرها لتحليل خصائص عينة الدراسة وفي اختبار الفرضيات .
- اختبار كولموجوروف – سميرنوف: لمعرفة فيما اذا كانت اجابات عينة الدراسة موزعة توزيعا طبيعيا من عدمه.
- اختبار مان– وتني: اسلوب لامعلمي للمقارنة بين العينتين المستقلتين في مجتمع الدراسة.

- اختبارT: لمعرفة مدى الاهمية النسبية لمتطلبات المعيار موضوع الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة. وكانت درجة الثقة المعتمدة في الاختبار ٩٥ % أي ان درجة المعنوية ٥% وكانت قاعدة القرار هي قبول الفرضية البديلة اذا كانت القيمة المعنوية الناتجة عن الاختبار اقل من ٥ % وترفض الفرضية العدمية .

٢ : عرض وتحليل معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :

منذ بدايات القرن العشرين ومن خلال المؤتمر الدولي الاول للمحاسبين وحتى الان تعددت الاسهامات في وضع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، مجلس معايير المحاسبة تبنى اصدار ٤١ معيار حتى بداية عام ٢٠٠٣ حيث تم البدأ باصدارمايسمى بمعايير الابلاغ المالي IFRS امتدادا لمعايير المحاسبة الدولية IASS . ان تبني معايير محاسبة دولية في اعداد وتدقيق القوائم المالية يوفر العديد من المزايا اهمها :

- المصداقية والقبول العام والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات المالية مما يؤدي بالنتيجة الى تعزيز الثقة فيها واعتمادها لاتخاذ مختلف القرارات .
- ان التزام المحاسبين والمدققين بتطبيق هذه المعايير يؤدي الى تقليل الفروقات في قياس النتيجة والمركزالمالي وبالتالي عدالة التمثيل وتوفير فرص متكافئة لتحديد اسعارالاسهم وغيرها .
- توفير عنصر الاتساق في اساليب القياس والافصاح بما يؤدي الى تنشيط المساهمة في اسواق المال اضافة الى تخفيض تكاليف الصفقات ، و تسهيل عميلة حساب الضرائب.
- المساعدة في تصميم نظم متكاملة للشركات متعددة الجنسيات وبالتالي الاستفادة من مزايا النظم الموحدة .
- المراجعة المستمرة والمتواصلة لهذه المعاييريؤدي بالتالي الى مواكبتها للتطورات التي تتلائم والظروف العالمية اضافة الى توفير الوقت والجهد والكلفة في اعدادها واستخدامها.

منذ بداية ١٩٩٧ بدأ النقاش حول المحاسبة والافصاح عن الادوات المالية وبتاريخ ١|١|٢٠٠١ بدأ التنفيذ الفعلي لمعيارالمحاسبة الدولية رقم(٣٩): الادوات المالية: الاعتراف والقياس . وقد اجريت عليه العديد من التعديلات لغاية الان .

ينطبق هذا المعيارعلى كافة انواع الادوات المالية ومشتقاتها باستثناء العمليات التي تقع في اطار معايير المحاسبة الدولية الاخرى ، كالتي تتعلق بالشركات التابعة وعقود الباطن وغيرها .

٢-١ : الادوات المالية :

تعرف الادوات المالية على انها عقد ينشأ عنه موجودات ماليـــة او مطلوبـــات ماليـــة (او حقوق ملكية) ، وقد تكون الاداة المالية عبارة عن نقد او اداة حق ملكية او حق تعاقـــدي لاستلام نقد او موجودات مالية اخرى . وهي ادوات اولية او اصلية يترتب على اقتناؤهـــا تدفق نقدي ويتم اطفاؤها عند بيعهـــا او انتهـــاء اجلهـــا . ومـــن الادوات الماليـــة مـــن غيرالنقدهناك الايداعات عند الطلـــب او لـــزمن محـــدد ، الاوراق التجاريـــة ، الحـــسابات والكمبيالات والقروض المستحقة القبض او الدفع ، سندات الدين او حق الملكية .

٢-٢: المشتقات المالية :

هي عقود مالية (وليست اصول مالية او عينية) وتتحدد قيمتها بقيمة واحد او اكثـــر مـــن الادوات او المؤشرات المالية المرتبطة بها ، وتمثل حقا لطرف والتزاما على طرف اخـــر، وتتصف بما يلي :

- تغير قيمتها استجابة للتغير بسعر فائدة محددة او سعر ورقة مالية اوسعر سلعة او سعر صرف اجنبي او مؤشر اسعار او ائتمان او اي متغير مشابه.
- على خلاف ادوات الدين لاتتطلب استثمار مبدئي او تتطلب استثمار قليل مقارنـــة بالانواع الاخرى من الادوات لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظـــروف الـــسوق ، ولذك تسمى بالاستثمارات الصفرية.
- انها ادوات مالية تتعلق بتاريخ لاحق لتاريخ التعاقد .

يتم التداول بهذه المشتقات في البورصات المنظمة او في الاسواق الموازية او اسواق فوق الحاجز حيث شروطها تلبي احتياجات المستثمرين .. شهدت هذه الصناعة تطـــورا هـــائلا ونموا كبيرا من حيث حجم التداول وتنوع الادوات وقاعدة المتعاملين ، ولعل اهم العوامـــل التي ساعدت على هذا التوسع :

- العولمة ومارافقها من تحرير لاسواق المال العالمية وانتقال رؤوس الاموال.
- التطور التكنولوجي في الاتصالات ومختلف الخدمات .
- المنافسة القوية والتسابق بين المؤسسات على ابتكار منتجات مالية جديدة .

٢-٢-١: المتعاملون بالمشتقات المالية في اطار معيار المحاسبة الدولية (٣٩):

يمكن تصنيف المتعاملين في عقود المشتقات المالية الى فئتين مع بيان غرض كل فئة وعلى النحو التالي :

الاولى: وتمثل المستخدمين النهائيين لغرض التحوط والمضاربة وتكوين المراكز المالية، كالمصارف وشركات التأمين

وبيوت الاوراق المالية وصناديق الاستثمار والتقاعد وذلك على النحو التالي:

- **المتحوطون و يهنمون بتخفيض المخاطرة من خلال التعامل بالمشتقات التي تسمح بتحسين درجة التأكد،**
- **المضاربون الذين يراهنون على حركة الاسعار المستقبلية للمشتقات المالية لتحقيق المكاسب ،**
- **المراجحون الذين يستفيدون من فروقات الاسعار وذلك بالشراء من الاسواق منخفضة الاسعار والبيع وفي نفس الوقت في اسواق مرتفعة الاسعار لتحقيق ارباح عديمة المخاطرة .**

الثانية: وتمثل الوسطاء لتلبية احتياجات المستخدمين النهائيين للمشتقات مقابل جني الايرادات على شكل رسوم وعمولات

وهوامش عروض البيع والشراء.

٢-٢-٢ : انواع المشتقات المالية في اطار معيار المحاسبة الدولية (٣٩) :

للمشتقات المالية انواع كثيرة ومتشعبة للاسباب المارة الذكر وفيما يلي اهم تلك الانواع :

- الخيار: عقد يعطي الحق باستبدال موجود معين بموجود اخر (نقد في الغالب) بسعر محدد وفي او قبل موعد محدد في المستقبل للتحوط ضد مخاطر تغير اسعار الاصول

بالنسبة للمستثمر ، وتحقيق الارباح بالنسبة للمضارب، واهم انواعه هي خيار الشراء وخيارالبيع .

- **العقود الآجلة** : عقود بين طرفين اساسين اما لبيع او لشراء أصل معين بسعر محدد وبتاريخ معين في المستقبل ، وذلك لتجنب مخاطر تقلبات اسعار الصرف على تدفقات الايرادات وسداد الالتزامات في المستقبل بسبب عدم وجود سوق ثانوي لمثل هذه العقود وبالتالي فان الغاء العقد يترتب عليه مخاطر عدم القدرة على التسليم ومخاطر تغير اسعار الاصول موضوع التعاقد في المستقبل . المضارب لايجد مكانا هنا لان مايهمه هو اغتنام فرص وجود تغيرات سعرية مؤقتة ليقوم بالشراء والبيع لتحقيق الارباح
- **العقود المستقبلية** :عقود شراء أو بيع لاصل معين بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي، على ان يتم تنفيذ الاتفاق في تاريخ استحقاق العقد ،يستخدم هذا النوع من المشتقات لمقابلة مخاطر التدفقات النقدية وتحقيق الارباح جراء ذلك، وهي عقود نمطية لان جميع الشروط عدا السعر والكمية ليست محلا للتفاوض. العلاقة بين المتعاقدين تكون غير مباشرة حيث يتوسط احد بيوتات التسوية لضمان حقوق كل منهما. لهذه العقود سوق ثانوي وبالتالي يمكن لاي طرف اقفال مركزه المالي في أي وقت .
- **اعادة الشراء**: الاتفاق على بيع كمية معينة من الاوراق المالية (كالسندات) مع تعهد البائع باعادة شراء هذه الاوراق بعد فترة محددة بسعر اعلى من سعر البيع المتفق عليه.
- **المبادلات SWAPS** :عقد بين طرفين لمبادلة اصل او تدفق نقدي معين مقابل اصل او تدفق نقدي اخر، ومن انواع المبادلات :

• مبادلة معدلات الفائدة : اتفاق بين طرفين على تبادل معدلات فائدة متغيرة بمعدلات فائدة ثابتة على مبلغ محدد بعملة معينة دون أن يقترن ذلك بالضرورة بتبادل هذا المبلغ .
• مبادلة العملات : اتفاق بين طرفين يتضمن شراء او بيع عملة معينة مقابل عملة اخرى على اساس التسليم الآني بسعر صرف محدد مسبقا اما عملية البيع او الشراء فتتم في تاريخ لاحق .

- المبادلة الخيارية : هي خيار للدخول في مبادلة معينة بتأريخ محدد في المستقبل كالمبادلة الخيارية للفائدة البسيطة المتضمنة مبادلة سند ذي فائدة ثابتة بسند آخر ذي فائدة متغيرة في وقت معين .
- مبادلة الاسهم : الاتفاق بين طرفين على المبادلة في تأريخ لاحق لمعدل العائد على سهم معين (أو مجموعة من الاسهم) بمعدل العائد على سهم أو أصل آخر .
- مبادلة السلع : شراء كمية معينة من السلعة محل التعاقد بالسعر السائد ويسدد الثمن فورا ثم تباع للطرف الاخر في نفس الوقت بيعا آجلا بسعر متفق عليه مسبقا ويتم السداد في فترة متفق عليها .

– ادوات اخرى مرتبطة بالمشتقات :

- السقف : عقد بين طرفين يوافق فيه البائع مقابل علاوة وبسقف معين على اعادة اية مبالغ الى المشتري تزيد عن تكلفة الفائدة المتفق عليها بسعر معين .
- القاعدة أو الارضية : وعلى العكس من السقف فالبائع هنا يتسلم علاوة مقابل موافقته على تعويض المشتري عن الفروق بين اسعار الفائدة الفعلية وبين تلك المتفق عليها اذا مأأنخفظت دون مستوى معين .
- السقف والقاعدة: تزامن شراء السقف مع بيع القاعدة، فالعلاوة المقبوضة مقابل بيع القاعدة تقارن مع تكلفة السقف فاذا كانت الاخيرة مساوية تماما للتحصيلات النقدية من القاعدة فلا توجد علاوة ، وتسمى الاداة عندئذ بالقاعدة السقف ذي التكلفة الصفرية.

٢-٣ : اهمية معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :

اضافة لما تقدم فيما يتعلق باهمية معايير المحاسبة الدولية عموما ، فان اهمية المعيار (٣٩) تتمثل بما يلي :

1- انه اول معيار شامل للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالادوات المالية وقياسها والافصاح عنها وهو جاء مكملا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٢).

2- يعتمد الى حد كبير على استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الادوات المالية وهذا يعتبر تغيير كبيرعلى الممارسات القائمة.

3- يلزم المعيارالاعتراف بالعديد من المشتقات المالية في الميزانية العمومية واعتبارها كموجودات مالية او التزامات مالية بدلا من ان تكون بنود خارج الميزانية كبنود عرضية.

4- يسمح باستخدام مايسمى بمحاسبة التحوط وبطرق واساليب مختلفة تتناسب ونوع الاداة المالية.

٢-٤ : متطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :

تستلزم عملية تطبيق هذا المعيار المتطلبات التالية :

أ . الاعتراف بالادوات المالية : وحسب هذا المعيار يجب :

١- الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية بما في ذلك المشتقات ، وقياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للمطلوب او الاصل المالي.

٢-الاعتراف بشراء او بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة باستخدام اسلوب تاريخ المتاجرة او اسلوب تاريخ التسوية .

٣-الغاء الاعتراف بالموجودات المالية او بجزء منها عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية للموجود المالي .

ب . قياس الادوات المالية : فبموجب المعيار(٣٩) وبعد الاعتراف بالادوات المالية ومشتقاتها يجب :

١- قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة عدا القروض والذمم المدينة التي لايحتفظ بها للمتاجرة ، الاستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق كادوات الدين والاسهم الممتازة القابلة للاسترداد اجباريا ، الموجودات المالية التي لايمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به وانما يجب ان تقاس بمقدار التكلفة المطفأة وعلى ان تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة .

٢- قياس كافة المطلوبات المالية ومشتقاتها عدا المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة بمقدار قيمتها المطفأة.

ج . قياس القيمة العادلة للادوات المالية : ووفقا للمعيار (٣٩) يجب :

١- التقرير عن المكاسب او الخسائر المعترف بها نتيجة تغير في القيمة العادلة لاصل او مطلوب مالي ما وليس جزءا من علاقة تحوطية ، ويتم التقرير اما ضمن ربح او خسارة الفترة اذا كانت الاداة او المشتق المالي محتفظ به للمتاجرة ، واما ادخالها ضمن ارباح او خسائر الفترة والاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية عند بيع الاصل المالي او تحصيله ذلك اذا كان الاصل المالي متوفر للبيع .

٢- الاعتراف بمكسب او خسارة اعادة القياس بالقيمة العادلة للموجودات او المطلوبات المالية المرحلة بمقدار التكلفة المطفأة في ارباح وخسائر الفترة او عندما يلغى الاعتراف بها عند انخفاض قيمتها .

د . محاسبة التحوط للادوات المالية : والتحوط يكون اساسا للمشتقات المالية ونادرا للادوات المالية ، ناتج عن تغييرات في التدفقات النقدية المستقبلية ، واستنادا للمعيار (٣٩) يجب :

١- اذا كان البند المحوط اصلا او مطلوبا غير ماليا ان يعتبر بندا محوطا اما نتيجة مخاطر العملة الاجنبية او صعوبة قياس الجزء المناسب من التدفقات النقدية او التغييرات في القيمة العادلة.

٢- الاعتراف بمكاسب او خسارة اعادة قياس اداة التحوط بمقدار القيمة العادلة في صافي الربح او الخسارة اذا حقق تحوط القيمة العادلة كافة الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط.

٣-تعديل المكاسب او الخسائر الناشئة عن بند التحوط والاعتراف بها في صافي الربح او الخسارة .

هـ . الافصاح عن الادوات المالية : وبموجب المعيار (٣٩) يجب الافصاح عن :

١- السياسات المحاسبية للمنشأة :مثل تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المرحلة بمقدار القيمة العادلة،والمكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي تم قياسها لاحقا للاعتراف المبدئي حتى يتم التصرف بها ، وفيما اذا كانت المشتريات والمبيعات للموجودات المالية قد تمت المحاسبة عنها في تاريخ المتاجرة او تاريخ التسديد.

٢- الجوانب المتعلقة بالتحوط كاهداف وسياسات ادارة التحوط ، وماهية تحوطات القيمة العادلة وتحوطات التدفق النقدي وصافي الاستثمار في وحدة اجنبية .
٣- الاعتراف بمكاسب او خسائر الموجودات والمطلوبات المالية ومشتقاتها مباشرة في حقوق الملكية .
٤- الامورالمتعلقة بالادوات المالية كالاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بمكاسب وخسائر اعادة قياس الادوات المالية المتوفرة للبيع بمقدار القيمة العادلة.
٥- البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناجمة عن الموجودات والمطلوبات المالية كخسائر الغاء الاعتراف بالادوات المالية .
٦- اتفاقيات التوريق المالي او اعادة الشراء والضمان المتعلق بها .
٧- اعادة تصنيف الاصل المالي .
٨- طبيعة ومقدار الانخفاض بقيمة الاداة المالية
٩- القيمة المرحلة للموجودات المالية المرهونة كضمان لالتزامات معينة بالنسبة للمقترض.
١٠-القيمة العادلة بضمانة اضافية للموجودات المالية وغير المالية التي تم قبولها او بيعها او اعادة رهنها والقيمة العادلة للضمانات التي تم بيعها او اعادة رهنها بالنسبة للمقرض.

٢-٥ مخاطر التعامل بالمشتقات المالية في اطار معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :

مع ان المشتقات المالية اتاحت للمؤسسات المالية الفرصة لتنويع خدماتها وتوفير ادوات جديدة للحد من المخاطر الا ان التعامل بها قد يؤدي الى خسائر كبيرة وتشمل هذه المخاطر:

- مخاطر الائتمان: وتنشأ عن عدم الالتزام بالعقد ، والمشتقات وخاصة المبادلات تعتبر مصدرا كبيرا للموجودات الائتمانية وبالتالي فانهاعرضة لتلك المخاطر ، ويلجأ المتعاملون الى توفير عدد من الادوات الرقابية لتوفيرالتقديرالمسبق للمخاطر وتقدير الجدارة الائتمانية للطرف الاخر وتوفر الضمانات.

- مخاطر التحويل: تنشأ هذه المخاطر عند فرض قيود وضوابط على تحويل العملات من دولة لاخرى مما قد يمنع احد اطراف عقد تداول الصرف الاجنبي من تنفيذ العقد . يحاول المتداولون تخفيض المراكز المالية المفتوحة او فجوات الاستحقاق عند التعامل بمثل هذه العمليات .
- مخاطر تشغيلية: وتشمل عدم السداد في تاريخ الاستحقاق ومايترتب عليه ،وكذلك السداد الى الطرف الخطأ وما يترتب عليه، ولتجاوز هذه المخاطر لابد من توثيق سليم للسياسات والاجراءات والرقابة على الائتمان ، والتدقيق الداخلي لتوفير الضبط الداخلي والتقارير الدورية لاتخاذ القرارات المناسبة ، ومن المهم ايضا وجود ادارة مستقلة تتخصص بادارة المخاطر .
- مخاطر اسعار الصرف: وتنتج عن التغيرات غير المتوقعة في اسعار الصرف للعملات وتنشأ عند الاحتفاظ بمراكز مفتوحة بالعملات الاجنبية ، وتتحقق الخسائر في حالة ارتفاع اسعار الصرف بالنسبة للمركز المفتوح القصير الامد وانخفاض اسعار الصرف بالنسبة للمركز المفتوح الطويل الامد . ولادارة هذه المخاطر تلجأ المصارف الى سياسة وضع الحدود للمراكز المفتوحة بالعملات الاجنبية.
- مخاطر نظامية :وتنتج عن حصول خلل في المركز المالي لمؤسسة مصرفية اومالية تتعامل بسوق المشتقات والذي يؤدي بدوره الى احداث خلل مالي واسع في المؤسسات الاخرى ضمن الجهاز المالي والمصرفي وفي اجزاء اخرى من الاسواق المالية المرتبطة بسوق المشتقات . وللحد من هذه المخاطر تسعى الجهات المعنية الى وضع معايير تحكم العمل في اسواق المشتقات لضمان سلامة المراكز المالية للمتعاملين في اسواق المشتقات والحد من حالات الفشل المالي وانتقاله من مؤسسة لاخرى ومن سوق لاخر .
- مخاطر اسعار الفائدة : ترتبط مخاطر اسعار الفائدة التي يواجهها المصرف بوجود فجوات استحقاق بين اصول والتزامات المصرف ، وفي مجال التداول بالعملات الاجنبية تتركز هذه المخاطر بوجود فجوات استحقاق في محفظة العقود الاجلة مما ينشأ عنها مراكز مفتوحة في فترات الاستحقاق المختلفة وخاصة في حالات المضاربة ، وللحد من هذه المخاطر في محفظة العقود الآجلة فان المتداولين يسعون لتحقيق الموازنة بين صافي التدفقات النقدية المدفوعة والمستلمة عن العقود التي تستحق يوميا لكل عملة .

- مخاطر قانونية: وتنشأ نتيجة عدم وجود قوة قانونية للعقود أو عدم القدرة على تنفيذ العقد وهي تتضمن مخاطر التوثيق غير الدقيق لبعض المعاملات ، وعدم صلاحيات الطرف الاخر في التعاقد، وضعف القدرة على التنفيذ القضائي ، وللحد من تلك المخاطر لابد من التأكد من توفر الصلاحيات اللازمة للمتعاقدين وكفاية المستندات الخاصة بكل عقد وتوثقيها بالدقة اللازمة .
- مخاطر السوق: وتنتج عن التقلبات غير المتوقعة في اسعار عقود المشتقات التي تعود الى تقلبات اسعار الاصول محل التعاقد، كما تعود الى نقص السيولة الذي يؤدي الى تدهور اسعار الاصول وصعوبة ابرام عقود جديدة لمواجهة هذا التدهور . تزداد مخاطر السوق في حالة وجود محتكرين يقومون بعمليات شراء وبيع على نطاق واسع كما انها تزداد في حالة ترابط الاسواق المالية بدرجة كبيرة مما يؤدي الى سهولة وسرعة انتقال المخاطر بينها . ولابد من تبويب المخاطر حسب عناصرها المسببة من اجل ادارتها بالصورة التي تترك هامشا محدودا من المخاطر المتبقية .

٢-٦ تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) :

منذ تاريخ نفاذ هذا المعيار اجريت عليه العديد من التعديلات اهمها تلك التي حصلت خلال عام ٢٠٠٥ والاهم منها ماحصل في اكتوبر ٢٠٠٨ بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية ومارافقها من تراجع في الاسواق المالية الدولية الذي حدث خلال الربع الثالث من هذا العام وهو مثال للظروف النادرة المسببة لتعديلات معاييرالمحاسبة والابلاغ المالي الدولية، واستجابة الى ازمة القروض فان التعديلات الصادرة في ١٣ اكتوبر ٢٠٠٨ تعالج مسألة الفوارق بين المعايير الدولية والمحلية خصوصا في الولايات المتحدة الامريكية **GAAP** بما يضمن توفير معلومات مالية عالية الجودة للمستثمرين في اسواق راس المال العالمية ، وضمان الشفافية واستعادة الثقة بالاسواق المالية والتي تتلخص بالاتي :

- السماح باعادة تصنيف الاستثمارات المالية التي لايحتفظ بها للمتاجرة وفي حالات نادرة،

- السماح باعادة تصنيف القروض (اساس التكلفة) اذا كانت النية والقدرة هي الاحتفاظ بها للمستقبل القريب او لغاية الاستحقاق بالنسبة لسندات الدين المالية .
- عدم السماح باعادة التصنيف اذا كان خيار القيمة العادلة قد تم اعتماده سابقا .

٣ . عرض البيانات وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

تمت دراسة مدى توفر الثبات الداخلي (المصداقية) لبيانات الدراسة (الاستبانة) باستخدام معامل المصداقية ألفا ولكل جزء من اجزاء الاستبانة (جدول ١) ، وتبين ان قيمة معامل ألفا لاستجابات عينة الدراسة على جميع بنود الاستبانة أكبر من الحد الادنى المقبول لمعامل ألفا وهو (٦٠%) ، وبالتالي يعني هذا توفر الثبات الداخلي (المصداقية) حيث بلغت مانسبته ٠,٩٤ لمعدي القوائم المالية و٠,٩٦ للمدقق الخارجي ، وهذا يدل على درجة مصداقية عالية للبيانات .

٣ . ١ : الخصائص الهيكلية لعينة الدراسة

وتتعلق ببيانات الاستبانة الخاصة بالعمر والمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة لمعدي القوائم المالية ولمدققي الحسابات

٣ . ١ . ١: الخصائص الهيكلية لعينة معدي القوائم المالية

يمكن ايجاز تلك الخصائص بالاتي :

- ان اكثر افراد العينة تقع اعمارهم ضمن فئة (٣٦ – ٤٥) سنة وبنسبة ٦٦,٧ % من مجموع افراد العينة (جدول٢) وهذا يتناسب جدا مع ما تتطلبه عملية اعداد القوائم المالية من خبرة وتدرج وظيفي ويتعزز ذلك بتوفر سنوات الخبرة العملية المناسبة والتي زادت عن عشر سنوات (جدول ٣) .
- ان الغالبية العظمى من معدي القوائم المالية هم من ذوي المؤهلات العلمية العالية واغلبها من شهادة الماجستير ، وفي تخصصات المعرفة العلمية المناسبة واغلبها في المحاسبة (الجداول ٤ و ٥) وبالتالي فانهم مؤهلين وقادرين على تقييم متطلبات المعيار (٣٩) موضوع البحث وكما يجب .

٣ . ١ . ٢ : الخصائص الهيكلية لعينة مدققي الحسابات الخارجيين ونوجزها بما يلي :

- ان اكثر افراد العينة تقع اعمارهم ضمن فئة (٣٦ – ٤٥) سنة (جدول ٦) ومع توفر سنوات الخبرة المناسبة، فالذين تزيد خدمتهم عن ٥ سنوات بلغت نسبتهم اكثر من ٨٥ % من مجموع العينة (جدول ٧) ، كذلك ان من يعمل منهم في مكاتب تدقيق يزيد عدد اجمالي المدققين فيها عن ٤ تزيد نسبتهم عن ٩٠ % من مجموع العينة (جدول ٨) ، ثم ان الذين لديهم ارتباط مع مكاتب تدقيق دولي نسبنهم اكثر من ٤٠% من مجموع العينة (جدول ٩) كل ذلك يبين توافر الخبرة الكافية لديهم لابداء الرأي بالقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة .
- ان معظمهم من ذوي المؤهلات العلمية العالية في هذا المجال ، حيث تشكل نسبة حملة شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراة مايزيد عن ٩٠% من العينة (جدول ١٠) وفي التخصصات ذات العلاقة حيث شكل تخصص المحاسبة مايزيد عن٥٠% ومجموع التخصصات ذات العلاقة حوالي ٩٤% من العين (جدول ١١) ، اضافة الى ذلك مايزيد عن ٨٧ % منهم حاصل على شهادة مهنية في اجازة مهنة التدقيق اضافة الى الشهادة العلمية الاكاديمية(جدول١٢)، وبالتالي يعكس كل ذلك التأهيل اللازم لابداء الرأي بالقوائم المالية وفي تقييم متطلبات تطبيق المعيار موضوع الدراسة تحديدا.

٣ . ٢ : تحليل اجابات معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات حول متطلبات المعيار (٣٩)

والتحليل هذا سيكون وفقا للفقرات الخمسة للمعيار (٣٩) التي تمت الاشارة اليها والتي نتناولها بالتفصيل وفقا لما مبين بالجدول رقم (١٣) الخاص بالمتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة.

٣ . ٢ . ١: تحليل اجابات معدي القوائم المالية

أ : تحليل اجابات معدي القوائم المالية المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية: تظهر نتائج التحليل هنا ان اجابات العينة على الاسئلة (١ – ١٦) وكما يتضح من المتوسطات ، انها وفي معظمهما تزيد عن (٤) والمتوسط العام (٤,١١) وهو متوسط مرتفع يعني موافقة عينة الدراسة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار

الدولي الخاصة بالاعتراف بالادوات المالية . وكان اعلى تلك المتوسطات (٤,٨٣) هو الاعتراف بكامل حقوق المصرف والتزاماته التعاقدية بالمشتقات في الميزانية على انها موجودات او مطلوبات مالية، حيث ترى العينة ان الاساس الذي قام عليه المعيار ونتيجة لتزايد استخدام المشتقات المالية وما قد يرافقها من خسائر كبيرة تتعرض لها المصارف ، الامر الذي دعى الى الاهتمام بالاعتراف بها وقياسها والافصاح عنها في صلب القوائم المالية بعد ان كانت تظهر كحسابات نظامية خارج تلك القوائم ، ثم يليه المتوسط الحسابي الخاص بالاعتراف بشراء او بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة باستخام اسلوب تأريخ المتاجرة (٤,٧٨)، في حين ادنى متوسط حسابي (٢,٣٩) كان الذي يوصي باستخدام اسلوب تاريخ التسوية مما يعني بالتالي ان المصارف تتبع الاسلوب الاول اكثر مما تتبع الثاني وذلك لما للاسلوب الاول من مزايا حيث يتم الاعتراف بالموجود المالي الذي سيتم استلامه والالتزام بالدفع عنه بتاريخ المتاجرة ، كذلك عدم احتساب الفائدة المستحقة على الموجودات والمطلوبات حتى تاريخ الاستحقاق.

ب: تحليل اجابات معدي القوائم المالية المتعلقة بقياس الادوات المالية : ان المتوسطات الحسابية لاجابات العينة حول المتطلبات المتعلقة بقياس الادوات المالية والتي تضمنتها الاسئلة (١٧ – ٢٤) في معظمها تزيد عن (٤) والمتوسط العام (٤,١٥) وهو متوسط مرتفع يعكس موافقة العينة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار الخاصة بقياس الادوات المالية. ان اعلى متوسط (٤,٦١) تمثل في قياس الموجودات والمطلوبات المالية بعد الاعتراف بها وفقا للقيمة العادلة، ولعل السبب يعزى الى ان معدي القوائم المالية يعتبرون القيمة العادلة الاساس الذي يرتكز عليه المعيار (٣٩)، كذلك ان استخدام القيمة العادلة اكثر ملآئمة للقوائم المالية للمصارف ولان استخدامها يحد من مشاكل التحوط . اما ادنى متوسط حسابي فقد تمثل في ادخال تكاليف عملية الشراء او البيع للموجودات والمطلوبات المالية في القياس المبدئي للموجودات والمطلوبات المالية ، ولعل السبب يعزى الى ان المصارف تعالج هذه التكاليف (كالرسوم والعمولات للوكالات والمستشارين والوسطاء) بحساب خاص ومستقل ولاتدخلها ضمن قياس تلك الموجودات .

ج : تحليل اجابات معدي القوائم المالية المتعلقة بالقيمة العادلة : ان المتوسطات الحسابية لاجابات هذه العينة حول متطلبات المعيار والخاصة بالقيمة العادلة والتي تضمنتها اسئلة الاستبانة (٢٥ – ٤٩) تزيد في معظمها عن (٣) والمتوسط العام (٣,٨٤) وهو متوسط مرتفع يعكس موافقة العينة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار الخاصة بالقيمة العادلة. ان اعلى المتوسطات الحسابية (٤,٢٨) لاجابات العينة هنا تمثل بالاعتراف بأية خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة العادلة للموجودات المالية المسجلة بمقدار التكلفة المطفأة او المسجلة بالقيمة العادلة والسبب قد يعزى الى ان المصارف تعمل بالنسبة للموجودات المالية التي يتعذر قياس قيمتها العادلة على اظهارها بالتكلفة المطفأة ،واذا حدث تدني في قيمتها فيتم تسجيلها في حساب الارباح والخسائر، ويرى معدي القوائم المالية بانه لابد من التقييم فيما اذا كانت هناك ادلة تشير الى انخفاض قيمة الموجودات المالية كأفلاس الشركة المصدرة لها او وجود اهمال في تنفيذ العقد كعدم دفع الفوائد المستحقة . اما ادنى المتوسطات الحسابية (١,٨٣) فتمثل في الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للأصل او المطلوب المالي المعد للبيع حيث يتم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية، ولعل السبب في ذلك يعزى الى ان معظم المصارف تقوم بقيد الارباح والخسائر الناجمة عن التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المعدة للبيع في حساب الارباح والخسائر وليس في حقوق الملكية.

د : تحليل اجابات معدي القوائم المالية المتعلقة بمحاسبة التحوط : يتضح من نتائج التحليل للمتوسطات الحسابية لاجابات هذه العينة حول متطلبات المعيار المتعلقة بمحاسبة التحوط التي تضمنتها اسئلة الاستبانة (٥٠– ٦٤) ان معضمها تزيد عن (٤) ومعدلها العام (٤,٠٩) ، وهو متوسط مرتفع يعكس موافقة العينة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار الخاصة بمحاسبة التحوط. تمثل اعلى متوسط (٤,٥) بالشروط اللازمة لمحاسبة التحوط ، ولعل السبب يعزى الى ان معدي القوائم المالية يرون لابد من توفر عدد من الشروط لتكون علاقة التحوط اكثر ايجابية وفعالية لتحقيق محاسبة التحوط . اما ادنى متوسط (٣,٧٢) تمثل بانه على المصرف التوقف عن محاسبة التحوط للتدفقات النقدية في حال ان العملية الملتزم بها او المتنبأ بها لم يعد يتوقع حدوثها ، ولعل

السبب في ذلك يرجع الى ان المصارف مستمرة في تقييم تلك التحوطات وبمجرد ملاحظة عدم الفاعلية تقوم بايقاف ذلك وليس بمجرد عدم توقع الحدوث.

هـــ: تحليل اجابات معدي القوائم المالية المتعلقة بالافصاح عن الادوات المالية : من خلال نتائج التحليل المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لاجابات هذه العينة حول متطلبات المعيار المتعلقة بالافصاح عن الادات المالية والتي تضمنتها الاسئلة (٦٥ – ٨٣) ، نلاحظ ان معظمها تزيد عن (٤) ، والمعدل العام (٤,١٧) وهو متوسط مرتفع يعكس ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار المتعلقة بالافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية . ان اعلى متوسط (٤,٥) هو ما يتعلق بالافصاح عن الاساليب المطبقة في تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ، ولعل السبب في ذلك هو ان المصارف تلجأ الى اظهار الطرق التي تستخدمها في تقديرها للقيم العادلة سواءا عند استخدام سعر الاغلاق او اعتماد القيمة السوقية الحالية لأداة مشابهة او استخدام طريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة اواستخدام نماذج تسعير الخيارات. . الخ .اما ادنى متوسط (٣,٧٨) ويتمثل بالافصاح عن القيمة المرحلة للموجودات المالية المرهونة كضمان للالتزامات عندا يكون المصرف مقترضا ، ولعل السبب وراء ذلك هو الاعتقاد بحدوث اثار سلبية تنعكس على المتعاملين مع المصارف في حال الافصاح عن ذلك

٣ . ٢ . ٢ : تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين

أ : تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية:
المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة التي تضمنتها اسئلة الاستبانة (١ – ١٦) وفي معظمها تزيد عن (٣) والمتوسط العام (٣,٨٥) وهذا متوسط مرتفع يعني موافقة العينة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية في القوائم المالية . ان اعلى متوسط (٤,٤٤) يمثل اعتراف المصرف بالموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية عندما يصبح المصرف طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية ، وربما سبب ذلك يرجع الى اعتقد المدقق الخارجي بضرورة اعتراف المصرف بهذا ضمانا للحق القانوني الذي له او عليه ، اما ادنى متوسط (٢,٦٣) فتمثل بالاعتراف بشراء او بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة باستخدام اسلوب تاريخ المتاجرة بشكل واسع .

ب: تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين المتعلقة بقياس الادوات المالية : كانت المتوسطات الحسابية لاجابات العينة والتي تضمنتها اسئلة الاستبانة (١٧ – ٢٤) في معظمها تزيد عن (٣) والمتوسط العام (٣,٨٢) وهو متوسط مرتفع مما يعني ان العينة ترى ملائمة القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار فيما يتعلق بقياس الادوات المالية. ان اعلى متوسط (٣,٩٧) يخص قياس الموجودات والمطلوبات المالية بعد الاعتراف بها بمقدار القيمة العادلة، ويرجع ذلك الى ان المدقق الخارجي يرى ان اثر استخدام القيمة العادلة وقياس الموجودات والمطلوبات المالية بموجبها يعكس مركزا ماليا اكثر دقة ومنفعة لمستخدمي القوائم المالية ، اما ادنى متوسط (٣,٧٦) يتمثل في قياس البنك للمطلوب المشتق المرتبط بتسليم اداة حقوق ملكية غير مدرجة والذي يجب تسويته بموجب هذه الاداة التي لايمكن قياس قيمتها العادلة بموضوعية بمقدار التكلفة .

ج: تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين المتعلقة بالقيمة العادلة للادوات المالية : استنادا الى المتوسطات الحسابية لاجابات عينة الدراسة عن اسئلة الاستبانة (٢٥ – ٤٩) وهي في غالبيتها تزيد عن (٣) والمتوسط العام(٣,٧٢) وهو متوسط مرتفع يدل على ان العينة تؤيد ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار فيما يتعلق بقياس الادوات المالية بالقيمة العادلة. كان اعلى متوسط (٤,٠٢) يتمثل في اختيار المصرف لطريقة التقرير عن الارباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة لاصل او مطلوب مالي اما في حقوق الملكية او في حساب الارباح والخسائر ، ولعل ذلك ناتج عن اعتقاد المدقق بضرورة اتباع احدى السياسات والثبات في اتباعها ، اما ادنى متوسط (٢,٦٩) فيتعلق بتقييم المصرف للأدلة الموضوعية فيما اذا كان اصلا ماليا ما قد انخفضت قيمته بتاريخ الميزانية ، ويمكن ان يكون سبب ذلك اعتقاد المدقق ان التقييم يتم خلال السنة وليس في تاريخ كل ميزانية

د: تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين المتعلقة بمحاسبة التحوط :المتوسطات الحسابية لاجابات العينة حول اسئلة الاستبانة (٥٠ – ٦٤) في معظمها تزيد عن (٣) والمتوسط العام (٣,٩٧) وهو متوسط مرتفع يؤيد عينة الدراسة لملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار فيما يتعلق بتوفر محاسبة التحوط . جاء

اعلى متوسط (٤,٤٢) وهو يتعلق بتوفر الشروط اللازمة لتحقيق علاقة التحوط ، ولعل السبب يكمن في الاهمية الكبيرة التي يوليها المدقق لشروط التحوط وذلك لكثرة ماتتعرض له المصارف من مخاطر ، اما ادنى المتوسطات (٣,٨٢) فتمثل بايقاف التحوط للتدفقات النقدية في حال ان العملية الملتزم او المتنبأ بها لم يعد يتوقع حدوثها.

هـ : تحليل اجابات مدققي الحسابات الخارجيين المتعلقة بالافصاح عن الادوات المالية :

على ضوء المتوسطات الحسابية لاجابات العينة الخاصة بأسئلة الاستبانة (٦٥ – ٨٣) والتي تزيد في معظمها عن (٣) والمتوسط العام (٣,٩٦) يتضح ان العينة ترى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار فيما يتعلق بالافصاح عن الادوات المالية في تلك القوائم . تمثل اعلى متوسط (٤,١) في اهمية الافصاح عن البنود الهامة للدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر الناتجة عن الموجودات والمطلوبات المالية ، وقد يكون السبب مرتبط باهمية تلك البنود ضمن مصادر الدخل التشغيلية للمصرف وايضا كثرة تعرض المصرف لمخاطر التعامل بهذه الادوات، في حين كان ادنى متوسط (٣,٧٩) ويتعلق بالافصاح عما اذا كانت المشتريات والمبيعات من الاصول المالية قد تمت المحاسبة عنها في تاريخ المتاجرة او في تاريخ السداد ولعل سبب ذلك سعي المدقق في التأكد من خلو القوائم المالية من أي اخطاء جوهرية بغض النظر عن سياسات المصرف .

٣ . ٣ : اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى: والتي اعتبرت، ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة لجميع متطلبات معيارالمحاسبة الدولية (٣٩) من الناحية الاحصائية من وجهة نظر معدي القوائم المالية، انبثق عنها خمس فرضيات فرعية كل واحدة منها تتعلق بمتطلب من المتطلبات الخمسة التي تم اعتمادها في البحث (الاعتراف بالادوات المالية ، قياس الادوات المالية ، القيمة العادلة للادوات المالية ، محاسبة التحوط للادوات المالية ، والافصاح عن الادوات المالية) ثم تمت الصياغة ولكل فرضية فرعية وللفرضية الرئيسية فرضية عدمية وفرضية بديلة وكما يلي :

H0 : تعتبر بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة متوسطة احصائيا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية من وجهة نظر معدي القوائم المالية.

Ha: تعتبر بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة كبيرة احصائيا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية من وجهة نظر معدي القوائم المالية.

لقد تم استخدام اختبار (t) لاختبار الفرضيات الفرعية الخمسة والفرضية الرئيسية الاولى، وقاعدة القرار هي: اذا كان مستوى المعنوية الناتج عن هذا الاختبار اقل من (٠,٠٥) ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة .

اظهرت نتائج الاختبار لكل الفرضيات الفرعية الخمسة للفرضية الرئيسية الاولى وللفرضية الرئيسية نفسها، ان مستوى المعنوية (t) يساوي صفر ، وهو اقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتمادة لهذه الدراسة وهو (٠,٠٥) لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة. والخلاصة هنا ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة كبيرة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر معدي القوائم المالية، وتتأكد هذه النتيجة بما تم التوصل اليه من متوسطات حسابية عند تحليل اجابات هذه العينة على اسئلة الاستبانة .

الفرضية الثانية: والتي اعتبرت، ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة لجميع متطلبات معيارالمحاسبة الدولية (٣٩) من الناحية الاحصائية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، انبثق عنها خمس فرضيات فرعية كل واحدة منها تتعلق بمتطلب من المتطلبات الخمسة التي تم اعتمادها في البحث (الاعتراف بالادوات المالية، قياس الادوات المالية، القيمة العادلة للادوات المالية، محاسبة التحوط للادوات المالية، والافصاح عن الادوات المالية) ثم تمت الصياغة ولكل فرضية فرعية وللفرضية الرئيسية فرضية عدمية وفرضية بديلة وكما يلي :

H0 : تعتبر بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة متوسطة احصائيا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

Ha: تعتبر بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة كبيرة احصائيا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

لقد تم استخدام اختبار (t) لاختبار الفرضيات الفرعية الخمسة والفرضية الرئيسية الاولى، وقاعدة القرار هي: اذا كان مستوى المعنوية الناتج عن هذا الاختبار اقل من (٠,٠٥) ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة .

اظهرت نتائج الاختبار لكل الفرضيات الفرعية الخمسة للفرضية الرئيسية الاولى وللفرضية الرئيسية نفسها ، ان مستوى المعنوية (t) يساوي صفر ، وهو اقل من مستوى المعنوية الذي تم اعتمادة لهذه الدراسة وهو (٠,٠٥) لذلك ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة. والخلاصة هنا ان بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية ملائمة بدرجة كبيرة لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين، وتتأكد هذه النتيجة بما تم التوصل اليه من متوسطات حسابية عند تحليل اجابات هذه العينة على اسئلة الاستبانة .

الفرضية الثالثة : توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من المحاسب ومدقق الحسابات الخارجي عن مدى الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الولية (٣٩) في اعداد القوائم المالية للمصارف الاردنية .

ولاختبار هذه الفرضية تم اولا اختبار التوزيع الطبيعي الخاص بالانسجام بين العينتين، معدي القوائم المالية من جهة ومدققي الحسابات من جهة اخرى ، لقد تم استخدام اختبار كولموغروف سميرنوف لفحص المتغيرات ومعرفة توزيعها الطبيعي بعد حصر اجابات العينتين (٨٠ استبانة) وكانت النتائج كما يلي:

متطلبات المعيار	P - Value	النتيجة
الاعتراف بالادوات المالية	٠,٠٤٥	غير طبيعي
قياس الادوات المالية	٠,٠٣١	غير طبيعي
قياس القيمة العادلة	٠,٢٧٧	طبيعي
محاسبة التحوط	٠,٤٦٥	طبيعي
الافصاح عن الادوات المالية	٠,٣٢٠	طبيعي
لجميع بنود المعيار	٠,٨٢٧	طبيعي

وعليه بالنسبة لمتوسطات اجابات العينتين الموزعة توزيعا طبيعيا حيث كانت (p - Value) تزيد عن (٠,٠٥) فقد تم اللجوء الى الاختبارات المعلمية باستخدام اختبار (t) لاختبار الفرضيات المعنية بقياس القيمة العادلة، ومحاسبة التحوط، والافصاح. اما اجابات العينتين التي كانت موزعة توزيعا غير طبيعيا حيث كانت (p - Value) اقل من (٠,٠٥) وبالتالي تم اللجوء الى الاختبارات اللامعلمية باستخدام اختبار (مان وتني) لاختبار الفرضيات المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية ، وبقياس الادوات المالية .

اختبار الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الثالثة :

H01: لاتوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بالاعتراف بالادوات المالية.

Ha1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بالاعتراف بالادوات المالية.

اطهرت النتائج ان المعنوية بلغت (٠,٠٠٦) وهذا اقل من مستوى المعنوية الذي اعتمد لغايات الدراسة، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة القائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم الجهتين لمدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيارالخاصة بالاعتراف بالادوات المالية) .

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة:

H01: لاتوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بقياس بالادوات المالية.

Ha1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بقياس بالادوات المالية.

اظهرت النتائج ان المعنوية بلغت (٠,٠٠٤٧) وهذا اقل من مستوى المعنوية الذي اعتمد لغايات الدراسة، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والقائلة (توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم الجهتين لمدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار الخاصة بقياس الادوات المالية) .

اختبار الفرضيات الفرعية الثالثة والرابعة والخامسة للفرضية الرئيسية الثالثة :
حيث ان النتائج للفرضيات الفرعية الثلاث قد اظهرت مستوى معنوية (t) وعلى التوالي (٠,٠٣٥٦) و (٠,٣٨٧) و (٠,١٦١) ، وهي جميعها اكبر من مستوى المعنوية المعتد لغايات الدراسة لذا ترفض الفرضية البديلة المتظمنة لاتوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم الجهتين لمدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار الخاصة بقياس القيمة العادلة ومحاسبة التحوطوالافصاح للادوات المالية .
اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة :

H01: لاتوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩).

Ha1: توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم كل من معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية ومدققي الحسابات الخارجيين فيما يتعلق بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩).

وحيث اظهرت النتائج ان مستوى المعنوية (t) هو (٠,٠٧٤) وهذا اكبر من مستوى المعنوية الذي اعتمد لغايات الدراسة، عليه ترفض الفرضية البديلة وتقبل الفرضية العدمية القائلة (لاتوجد فروقات ذات دلالة احصائية بين تقييم معدي القوائم المالية وتقييم مدققي الحسابات الخارجين لمدى ملائمة القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) .

٤.الاستنتاجات والتوصيات

على ضوء النتائج السابقة للدراسة ، ومقارنة بالدراسات السابقة وبالمراجع المعتمدة ، ومعطيات الازمة المالية الحالية لصلتها المتينة بمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) ، وباسئلة استبانة الدراسة في الفقرة الحرة الخاصة بالمشاكل والمعوقات ،يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات التي تستدعي اقتراح التوصيات اللازمة .

٤-١ : الاستنتاجات : يمكن تقسيم الاستنتاجات الى عامة واخرى خاصة بالاردن :

اولا : استنتاجات عامة :

١- ان معايير المحاسبة الدولية وعلى وجه الخصوص المعيار (٣٩) تشهد تعديلات مستمرة ومنها جوهرية جدا ، وهي ضرورية سواءا حصلت بسبب ازمات معينة ام بدونها ، الا ان الواقع افرز ان هذا التغيير او التعديل ناتج عن تدهور سببه سياسات انفرادية وربماهي سياسات استغلالية بدرجة مبالغ فيها .

٢- ان المشتقات المالية (وخصوصا المبادلات) هي السبب الرئيسي في الازمة المالية الحالية وهي مادة اساسية للمعيار(٣٩) ولعل ذلك يعود اولا الى الفروقات الكبيرة بين متطلبات هذا المعيار والمتطلبات المحلية كما هو حاصل في الولايات المتحدة الامريكية GAAP وانعكاساتها في تراجع الدور الرقابي للحكومة والتوسع الكارثي في اختراعات المستقات المالية (حتى اسماها البعض باسلحة الدمار الشامل والبعض الاخر بالادوات السامة..) وتشوهات السوق واحتكار المعلومات ، ولاننسى اساسا الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعقائدية بين الدول والمجتمعات واثرها في تعميق تلك الفروقات .

٣- ان بعض المتطلبات للمعيار (٣٩) غبر ملائمة حتى في الدول المتقدمة مثال ذلك القيمة العادلة للمشتقات المالية فانها غير ملائمة وخصصا في الاسواق غير النشطة لانها ستعكس قيم غير متوفرة .

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالمصارف الاردنية :

١- عدم وجود معايير محلية او متطلبات تنسجم والبيئة الاردنية من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية وانما بقي العمل منصبا على تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) ومالم يطبق من هذا المعيار حتى الان هو بسبب عدم توفر الادوات المالية المعنية به او لضعف وجودها في السوق الاردني.

٢- هناك تطور ملحوظ فيما يتعلق بالافصاح عن الادوات في القوائم المالية ، وبتسجيل ارباح المشتقات والمحاسبة عنها ، وبتسجيل التدفق النقدي عن ارباح الادوات المالية

من قبل المصارف الاردنية مقارنة بالفترات التي سبقت الزامها بتطبيق متطلبات المعيار (٣٩) .

٣- عدم وجود تعاون مشترك واضح وجاد بين الجهات المعنية من المسؤولين عن وضع وتطبيق المعايير ، والحكومة ، ومنظمي سوق المال ، ورجال الاعمال ومستخدمي البيانات الممالية عموما .

٤- ان متطلبات المعيار (٣٩) هامة من وجهة نظر معدي القوائم المالية للمصارف الاردنية في توفير معلومات مالية ملائمة طالما انهم يعملون على تطبيقها وكما يتضح من خلال المتوسط الحسابي العام بهذا الخصوص .

٥- ان متطلبات المعيار (٣٩) هامة من وجهة نظر مدققي القوائم المالية للمصارف الاردنية في توفير معلومات مالية ملائمة وكما يتضح من خلال المتوسط الحسابي العام بهذا الخصوص .

٦- وان كانت اراء كل من معدي القوائم المالية واراء المدققين بصورة عامة وحسب المتوسطات الحسابية ، تدل على اتفاقهم بدرجة كبيرة على ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار (٣٩) ، الا ان هناك : -

- اتفاق كبير بين اراء الفريقين فيما يتعلق بمتطلبات المعيار من حيث محاسبة التحوط واعتبارات القيمة العادلة والافصاح.
- فروقات بين اراء الفريقين حول متطلبات هذا المعيار المتعلقة بالاعتراف والقياس للادوات المالية.
- فروقات بين اراء الفريقين على مستوى التفاصيل في السؤال الواحد حتى ضمن المتطلب الواحد الذي اتفقوا عليه بدرجة عالية بصورة عامة .

ولعل السبب الرئيسي وراء كل ذلك هو ان درجة التحفظ لدى المدقق هي اعلى من المحاسب في تفاصيل ملائمة البيانات لمتطلبات المعيار ولان المحاسبين هم الذين يقومون باعدادها ويعتقدون بانهم اكثر دقة في التعامل معها مقارنة بمدقق الحسابات ، وان كان ذلك لاينفي اصلا اتفاق الجهتين على ان البيانات ملائمة بدرجة كبيرة لتلك المتطلبات .

٧- هناك عدد من المشاكل والمعوقات التي تواجهها المصارف الاردنية في غالبيتها تتعلق بالامكانات والنواحي الادارية واهمها :

أ . ضعف النظام الرقابي الداخلي والخارجي للمصارف فيما يتعلق بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية عموما والمعيار(٣٩) خصوصا من اجل ضمان الملائمة اللازمة وبموضوعية لبيانات القوائم المالية لتلك المتطلبات .

ب . التدخل في فرض اتباع اليات وسياسات معينة كما في الطلب من المصارف بمعالجة فروقات القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع في قائمة الدخل في حين ان المعيار اعطى الخيار بالاعتراف بها في قائمة الدخل او في حقوق الملكية ، او التعامل او عدم التعامل ببعض الادوات والاليات ...

٤-٢ : التوصيات :

اولا : توصيات عامة :

١- التعديلات على معايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (٣٩) يجب ان لاتكون كرد فعل فحسب وانما مجالا لتوفير الافضل وبصورة مستمرة انطلاقا من الاهداف المعروفة والمعلنة للمباديء المحاسبية في توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية لمستخدميها .

٢- السعي لتحقيق الاتساق بين اساليب القياس والافصاح الدولي لان ذلك يؤدي بالنتيجة الى تحفيز المنافسة السليمة وتقليل الوقت والجهد والكلفة وهذا ممكن من خلال توحيد المعايير وتقليل الفوارق، ولابد من التفكير جديا بالمباديء والاليات المناسبة لاستيعاب المدخل الاسلامي في هذا الموضوع لما يتضمنه من منظومة اخلاقية وقواعد عقدية وانسانية تصلح لتكون انموذجا يقتدى به وبالتالي بلورة معايير مقبولة دوليا وانطلاقا من حقيقة ان الاسلام لايعارض اقتصاد السوق .

٣- ان القيمة العادلة ليست البديل الوحيد لتقييم المشتقات المالية، عليه لابد من التفكير بالبدائل والاليات الاخرى ولماذا لايكون المدخل الاسلامي واحدا منها بهذا الخصوص ولكثير من التفاصيل ذات العلاقة كالفوائد والمتاجرة بالدين الذي لايمثل اي اصل من الاصول .

ثانيا :التوصيات الخاصة بالمصارف الاردنية :

١- مع العمل بالمعيار (٣٩) في الاردن ودون اهمال فكرة الاتساق الدولي والحاجة للعولمة لابد من توفير المعايير او المتطلبات المحلية البديلة كلما دعت الحاجة خصوصا عند العلم بان البنوك في الاردن ليست بنوك استثمارية محضة، وانه يخلو من الادوات والمشتقات المالية المعقدة ، ووجود رقابة وتشريعات تحول الى حد ما دون وقوع اخلالات بمستوى ماحصل في الغرب.

٢- مطلوب الاستمراربالعمل على التطبيق الملائم والافضل لمتطلبات المعيار (٣٩) لضمان قدر مقبول من الاتساق الذي يتناسب والانفتاح الاقتصادي في توفير المعلومات الاكثر موثوقية وملائمة للقرارات ذات العلاقة ، مع الحرص على تطوير المعايير المحلية اللازمة لمواجهة نقاط الضعف في المعايير الدولية غير المنسجمة مع المتطلبات المحلية .

٣- ان توفير معلومات مالية ذات جودة يتطلب التعاون المشترك والبنّاء، ولابد ان يكون ذلك من خلال لجان مشتركة ومتخصصة قادرة على بلورة وتطبيق المعاييرالمناسبة، ولابد من دراسة وتحليل الفروقات بين اراء المحاسبين والمدققين بخصوص مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات المعيار (٣٩) من خلال تلك اللجان او لجان تشكل داخل كل مصرف.

٤- العمل على تطوير انظمة المعلومات المالية بما يتناسب والتطبيق الافضل لمعايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (٣٩) ، وسواءا تعلق ذلك باصل المعلومات او بآلية الرقابة عليها ، كما يجب ان تضمن تلك الانظمة عدم التدخل غير المبرر والذي يتعارض وتوفير البيانات المالية وفقا للمعايير المقبولة .

٥- اعادة هيكلة الموجودات والمطلوبات المالية ومشتقاتها لتقليل المخاطرالمصرفية فيها ، وتقييم اثر قرارات محاسبة التحوط على حقوق المساهمين.

٦- عقد الدورات التدريبية المختلفة والمستمرة في الداخل والخارج لمعدي القوائم المالية والمعنيين بتطبيقات المعايير الدولية ذات العلاقة بما فيهم كوادرالتدقيق الداخلي لمواكبة التطور الكبير الحاصل في هذا الميدان.

٧- تفعيل وتوسيع دور التدقيق الداخلي ليساهم بفاعلية وكفاءة اكبر في ضمان التطبيق الملائم لمتطلبات المعيار (٣٩) والمعاييرالاخرى ذات العلاقة.

٨- العمل على توفيرمتطلبات اعتماد الاليات المعروفة وبلورة مايتناسب منها والمستجدات المعاصرة وفقا للمدخل الاقتصادي والمالي الاسلامي لتكون سندا في تبني نظام مناسب لاستخدام المشتقات المالية .

٩- توجيه البحث العلمي نحو الكثير من النقاط الحساسة التي اثيرت خلال الدراسة جنبا الى جنب مع اللجان المتخصصة لتحقيق مزيد من العطاء البنّاء والمثمر سواءا مايتعلق في تطوير او تطبيق معايير المحاسبة الدولية او مايتعلق تحديدا بمعيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) والذي هو بحاجة الى جهود محلية اكبر في فهمه وبلورته وتطبيقه، وخصوصا فيما يتعلق بالمصارف الاردنية من حيث البحث في مدى انسجام متطلبات المعيار (٣٩) مع المعايير الاخلاقية والاجتماعية والعقدية القائمة والمتعارف عليها، كذلك البحث في دوافع اختلاف وجهات النظر بين المحاسب والمدقق بشأن متطلبات المعيار موضوع الدراسة وسبل تجاوزها واهمية ذلك ، ايضا من الضروري البحث في توفير اساليب وادوات التنمية المستدامة لمهارات للمعنيين بتطبيقات هذا المعيار كما لغيره من المعايير بما يوفر بالنتيجة المتطلبات المقبولة التي تصب في خدمة المجتمع وقيمه ورفاهيته.

المراجـــــــــع :

أ – الكتب العربية :

١- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ٢٠٠٧.

٢- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ،دار وائل ، الاردن ٢٠٠٦ .

٣- الفداغ فداغ ، المحاسبة المتوسطة – الالتزامات ، حقوق الملكية ، الاستثمارات ومواضيع اضافية فب الايضاح والعرض المالي ، الجزء الثاني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٤ .

٤- عبدالوهاب نصرعلي ، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الدار الجامعية – الاسكندرية ٢٠٠٥ .

٥- طارق عبدالعال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ،شرح معايير المحاسبة الدولية المقارنة مع المعاييرالامريكية والبريطانية والعربية ، الجزء الثالث(المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية)، الدار الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٤ .

٦- طارق عبدالعال حماد ، المشتقات المالية (المفاهيم – ادارة المخاطر– المحاسبة)، الدار الجامعية ، الاسكندرية ٢٠٠٣.

٧- سمير محمد الشاهد، طارق عبدالعال حماد ، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٨- سمير محمد الشاهد، طارق عبدالعال حماد، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٩- طارق عبدالعال حماد ، المشتقات المالية المفاهيم– ادارة المخاطر– المحاسبة،الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١ .

الكتب الانكليزية :

10- Dimitris Nchorafas, Introduction to Derivatives Financial Instruments ;Bonds, Swaps,Options and Hedging,McGRAW-Hill 2008.
11- Stephen G. Ryan, Financial Instruments and Institutions : Accounting and Disclosure ,second ed., John Wiley 2007
12- Kieso,Weygandt,Warfield,Young,nWecek, Intermediate Accounting, Complex
Financial Instruments, John Wily&Sons, Canada 2005.
13- Financia Reporting & Analysis, using financial accounting information, 10 E, by CHARLES H. GIBSON, Thomson 2007.
14- Veronica Poole, A Practitioner's Guide to Full Fair Value Accounting of Financial Instruments, city & Financial Publishing ,1st edition 2001.

أ-الدوريات والمقالات العربية:

١٥- توفيق إبراهيم ايوب، المعايير الدولية للمحاسبة وأهميتها لمتخذي القرارات، مجلة المحاسبين القانونين العرب ، العدد ١١٥ ، ٢٠٠١.

١٦- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ١١٦ ، ٢٠٠١.

١٧- حسين شحاته ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي ، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي، ٢٠٠٨,
. http;//www.darelmashora.com

١٨- محمد مطر ، اهمية الالتزام بمهايير المحاسبة والتدقيق الدولية لتوفير شروط الانظمام الى منظمة التجارة الدولية ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٢ عمان ١٩٩٧ .

١٩- محمد مطر ، اهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ابحاث اليرموك ، العدد ٤ المجلد ٩ ، الاردن١٩٩٣.

الدوريات والمقالات الانكليزية :

20- IASB,Amendments permit reclassification of financial instruments, October 2008,www.iasb.0rg.

21- Grellan Okely, Financial Derivatives, Villain or Scapegoat , Irish Chartered Accountant ,Accountancy IRELAND, Volume 40 , Issue No. 6, December 2008.

22- Deloitte , IASPlus Home Page – News about International Financial report- .7 , http://www.iasplus.com/index.htm **,2007, -Summaries of International Financial Reporting Standards , IAS 39 Financial Instruments : Recognition and Measurement 18/11/2007.**

23-Beat Juetter Nauroth, 2003, Problems associated with the value Relevance of Financial Derivatives according to IAS 39(online). Available from: http://www.Swoba.hhs.se/hasba2003-002.pdf.

24-Robert Jensen " A real World of a Controversial Accounting for Copper Swap that Challenges the Theory of IAS 39 and SFAS 133", EAA's, (online) EAA"s. Available from; http://www.bhma.ac.uk/EAA/eaa2000/jense.htm. Accessed 2002.

25-Marco Allegrini, 2000, Financial Derivatives in the Financial Statements of Italian Listed Companies, (online) EAA"s. Available from; http://www.bham.ac.uk/EAA/eaa2000/capocc.htm.

26-Younetani T. & Katsou Y. , Fair Value Accounting and Regularity Capital Requirements ,FRBNY,Economic Policy Review ,October 1998.

27- Saadeh Yousef, Ethical Rules of Financial Transactions In Islam , Accounting Commerce & Finance , University of Western , Sydney , Macarthur 1997 .

28- Shoulders ,Craig D.,and Robert J,Freeman ,Which GAAP Should NOPs Applay ? , Journal of Accountancy , USA , November 1995.

ج - المؤتمرات العربية :

٢٩- علا ياسين، دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي(٣٩) في البنوك الاردنية، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، ايلول ٢٠٠٢.

٣٠- نظام حسين، المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية في ظل القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الثالث، مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية والاجتماعية، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان ايلول ٢٠٠١.

المؤتمرات الانكليزية :

31-International forum on Accounting Development , GAAP [online] , Available from: http//www.ifad.net/net/content/ie/Gaap. Accessed 23 June 2002.

الملاحـــــق

جدول رقم (١) : اختبار درجة مصداقية البيانات

متطلبات المعيار (٣٩)	عدد الاسئلة	معامل الفا لمعدي القوائم المالية	النتيجة	معامل ألفا لمدققي الحسابات الخارجيين	النتيجة
الاعتراف بالادوات المالية	١٦	٠,٧٥	مقبولة	٠,٨٦	مقبولة
قياس الادوات المالية	٨	٠,٨٥	مقبولة	٠,٨٢	مقبولة
قياس القيمة العادلة	٢٥	٠,٨٣	مقبولة	٠,٩٢	مقبولة
محاسبة التحوط	١٥	٠,٨٨	مقبولة	٠,٩٣	مقبولة
الافصاح عن الادوات المالية	١٩	٠,٩٤	مقبولة	٠,٩٦	مقبولة
جميع اسئلة الاستبانة	٨٣	٠,٩٤	مقبولة	٠,٩٦	مقبولة

جدول رقم (٢) توزيع معدي القوائم المالية حسب العمر

العمـــر	العدد	النسبة المئوية
لغاية ٢٥ سنة	–	–
من ٢٦ – ٣٥ سنة	٣	١٦,٧
من ٣٦ – ٤٥ سنة	١٢	٦٦,٧
اكبر م ٤٦ سنة	٣	١٦,٦
المجموع	١٨	١٠٠

جدول رقم (٣) توزيع معدي القوائم المالية حسب سنوات الخبرة في اعداد القوائم المالية

فئة سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
لغاية ٥ سنوات	١	٥,٦
من ٦ – ١٠ سنوات	٣	١٦,٧
اكثر من ١٠ سنوات	١٤	٧٧,٨
المجموع	١٨	١٠٠

جدول رقم (٤) : توزيع معدي القوائم المالية حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
الثانوية العامة	–	–
دبلوم متوسط	٢	١١,١
بكالوريوس	٧	٣٨,٩
ماجستير	٩	٥٠
دكتوراه	–	–
المجموع	١٨	١٠٠

جدول رقم (٥) :توزيع معدي القوائم المالية حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	١٠	٥٥,٦
ادارة مالية	٣	١٦,٧
ادارة اعمال	١	٥,٦
اقتصاد	٣	١٦,٧
اخرى	١	٥,٦
المجموع	١٨	١٠٠

جدول رقم (٦) توزيع مدققي الحسابات الخارجيين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
لغاية ٢٥ سنة	٧	١١,٣
٣٢ – ٣٥ سنة	١٨	٢٩
٣٦ – ٤٥ سنة	٢٨	٤٥,٢
اكثر من ٤٦ سنة	٩	١٤,٥
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (٧) توزيع المدققين الخارجيين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من ٥ سنوات	٩	١٤,٥
من ٥ – ١٠	١٩	٣٠,٦
اكثر من ١٠	٣٤	٥٤,٨
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (٨) توزيع المدققين الخارجيين حسب عدد المدققين في مكتب التدقيق الواحد

عدد المدققين العاملين في المكتب	عدد المدققين	النسبة المئوية
٣ فأقل	٥	٨,١
من ٤ – ٦	٢٤	٣٨,٧
من ٧ – ٩	٦	٩,٧
اكثر من ٩	٢٧	٤٣,٥
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (٩) توزيع المدققين حسب علاقة العمل مع مكاتب تدقيق دولية

العلاقة (ارتباط او عدم ارتباط)	عدد المدققين	النسبة المئوية
وجود ارتباط	٤٢	٦٧,٧
عدم وجود ارتباط	٢٠	٣٢,٣
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (١٠) توزيع المدققين الخارجيين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	-	-
دبلوم متوسط	٤	٦,٥
بكالوريوس	٣٨	٦١,٣
ماجستير	١٧	٢٧,٤
دكتوراه	٣	٤,٨
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (١١) توزيع المدققين الخارجيين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	٣٢	٥١,٦
ادارة مالية	١٨	٢٩
ادارة اعمال	٥	٨,١
اقتصاد	٣	٤,٨
اخرى	٤	٦,٥
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (١٢) توزيع المدققين الخارجيين حسب الحصول على شهادة مهنية

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
حاصل	٥٤	٨٧,١
غير حاصل	٨	١٢,٩
المجموع	٦٢	١٠٠

جدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية لاجابات معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات الخارجيين حول متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم(٣٩)

م	متطلبات المعيار	المتوسطات الحسابية لاجابات: معدي القوائم المالية	المتوسطات الحسابية لاجابات: مدققي الحسابات
	الاجابات المتعلقة بالاعتراف بالادوات المالية		
١	يعترف المصرف بالموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية عندما يكون طرفا في الاحكام التعاقدية للاداة المالية .	٤,٧٢	٤,٤٤
٢	يعترف المصرف بكافة حقوقه أو التزاماته التعاقدية الخاصة بالمشتقات المالية باعتبارها موجودات او مطلوبات مالية.	٤,٨٣	٤,١٩
٣	يعترف المصرف بشراء أو بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة باستخدام اسلوب تاريخ المتاجرة.	٤,٧٨	٤,٢٦
٤	يعترف المصرف بشراء أو بيع الموجودات المالية بطريقة منتظمة باستخدام اسلوب تاريخ التسوية .	٢،٣٩	٢,٦٣
٥	يقوم المصرف بالغاء الاعتراف بالموجودات المالية او بجزء منها فقط عندما يفقد البنك السيطرة على الحقوق التعاقدية.	٤,٠٠	٤,٠٠
٦	عند قيام المصرف بالغاء الاعتراف بالموجودات المالية او بجزء منها للتوصل الى القيمة العادلة لتلك الموجودات فانه يدخل الفرق ضمن صافي الربح اوالخسارة للفترة.	٤,٤٤	٣,٩٨
٧	عند بيع المصرف لجزء من أصل مالي والاحتفاظ بالجزء الاخر فانه يوزع المبلغ بين الجزئين بناءا على قيمها العادلة النسبية في تاريخ البيع .	٤,٢٨	٣,٨٤

٨	يعترف المصرف بالربح او الخسارة بناءا على عائد الجزء الـذي تم بيعه من الاصل .	٤,١١	٣,٩
٩	يعترف المصرف بالاصل او المطلوب المالي الجديد الـذي ينـشأ عن تحويل السيطرة على اصل مالي معين وبمقدار القيمة العادلة.	٤,٥٠	٣,٨٧
١٠	يعترف المصرف بربح او خسارة عملية الغاء الاعتـراف الـسابقة بناءا على الفرق بين المتحصلات وبين المبلـغ المرحـل للاصـل المالي المباع ،بالاضافة الى القيمة العادلة لاي مطلوب مالي جديـد تم تحمله مخصوما منه القيمة العادلة لاي اصل مـالي جديـد تـم امتلاكه مضافا اليه او مخصوما منه أي تعديل سابق ليعكس القيمة العادلة للاصل.	٤,٢٨	٤,٠٣
١١	اذا نشأ اصل مالي جديد لايمكن قياسه بموضـوعية فـان القيمـة المبدئية لهذا الاصل تكون صفرا والمـصرف يعتـرف بمكـسب او خسارة مساوية للفرق بين المتحصلات وبين المبلغ المرحل سـابقا للاصل المالي الذي تم الغاء الاعتراف به ، مضاف اليه او مخصوما منه أي تعديل سابق تم الابلاغ عنه في حقـوق الملكيـة لـيعكس القيمة العادلة لذلك الاصل .	٤,١١	٣,٧٣
١٢	اذا تم تحمل مطلوب مالي جديد الا انه لايمكن الوثوق مـن قياسـه فالمصرف لايدخل ضمن مبلغه المرحل مبدئيا الاعتراف بأي مكسب من العملية .	٣,٦١	٣,٧٧
١٣	اذا تم الاعتراف بضمان ما على انه مطلوب ، يستمر الاعتراف بـه كمطلوب ضمان مقاس بالقيمة العادلة	٣,٥٠	٣,٦١
١٤	يستبعد المصرف المطلوب المالي او جـزء منـه مـن الميزانيـة العمومية عند تنفيذ الالتزام او الغائه اوانتهاء مدته .	٤,٠٦	٣,٧٦
١٥	عند تبادل ادوات دين بين مقرض ومقترض حاليين بشروط مختلفة جوهريا يقوم المصرف بانهاء الدين والاعتراف باداة دين جديدة .	٤,٠٦	٣,٧٩
١٦	يعالج المصرف الفرق بين المبلغ المرحل لمطلوب مـالي او جـزء منه تم انهاؤه او تحويلة الى طرف اخر بما في ذلك التكاليف غيـر المغطاة عن ذلك ضمن ارباح وخسائر الفترة .	٤,١١	٣,٨٢
	المتوسط الحسابي لجميع بنود الاعتراف بالادوات المالية	٤,١١	٣,٨٥
	الاجابات المتعلقة بقياس الادوات المالي متطلبات المعيار		

١٧	عند اعتراف المصرف باصل او مطلوب مالي بشكل مبدئي ، يتم قياسه بالتكلفة وهي القيمة العادلة في حينه للبدل المدفوع او المستلم.	٤,٦١	٣,٩٧
١٨	يأخذ المصرف بالاعتبار التكاليف التي يتحملها عن عمليات بيع الاصول المالية او تلك المتعلقة بالمطلوبات المالية ضمن القياس المبدئي لقيمها.	٣,٨٣	٣,٨٩
١٩	يقيس المصرف الموجودات المالية التي لها استحقاق ثابت بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام اسلوب سعر الفائدة السائد.	٤,٤٤	٣,٨٤
٢٠	يقيس المصرف الموجودات المالية التي ليس لها استحقاق ثابت بالتكلفة .	٣,٩٤	٣,٧٦
٢١	اذا توفر مقياس موثوق به لأصل مالي لم يكن متوفر سابقا فأن المصرف يقوم باعادة قياس ذلك الاصل بالقيمة العادلة.	٤,٣٩	٣,٨٤
٢٢	اذا اصبح من المناسب تسجيل اصل مالي بمقدار التكلفة المطفأة بدلا من القيمة العادلة بسبب تغير في النية او المقدرة في الحالات النادرة التي لم يعد يتوفر فيها مقياس موثوق به ، فان المبلغ المرحل للأصل يكون بتكلفته المطفأة الجديدة .	٣,٩٤	٣,٧٧
٢٣	يقوم المصرف بقياس المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة والمشتقات كمطلوبات بالقيم العادلة .	٤,١٧	٣,٧٦
٢٤	يقوم المصرف بقياس المطلوب المشتق المرتبط بتسليم اداة حقوق ملكية غير مدرجة على اساس التكلفة في حالة عدم توفر الموضوعية بتلك الاداة.	٣,٨٩	٣,٧٦
	المتوسط الحسابي لجميع بنود قياس الادوات المالية	٤,١٥	٣,٨٢
	الاجابات المتعلقة بالقيمة العادلة للادوات المالية متطلبات المعيار		
٢٥	يعتبر المصرف القيمة العادلة للأداة المالية قابلة للقياس بشكل موضوعي اذا كان التغير ضمن نطاق تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيرا .	٤,١٧	٣,٩٠
٢٦	يعتبرالمصرف القيمة العادلة للأداة المالية قابلة للقياس بشكل موضوعي اذا كان من الممكن تقييم احتمالات مختلفة التقديرات يمكن استخدامها بشكل معقول في تقدير القيمة العادلة .	٣,٩٤	٣,٧٩

٢٧	يقوم المصرف بالتقرير عن المكاسب والخسائر المعترف بها الناتجة عن تغير القيمة العادلة لأصل او مطلوب مالي لايشكل جزءا من العلاقة التحوطية.	٤,٠٦	٣,٨٧
٢٨	يقوم المصرف بالتقرير عن المكاسب والخسائر المعترف بها الناتجة عن تغير القيمة العادلة لمطلوب او لأصل مالي معد للبيع ضمن ارباح وخسائر الفترة المعنية.	٤,١٧	٣,٩٢
٢٩	يقوم المصرف بالاعتراف مباشرة بالمكاسب والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة لمطلوب او لأصل مالي معد للبيع ضمن حقوق الملكية (قائمة التغير بحقوق الملكية) حتى يتم بيع ذلك الاصل او تسوية تلك المطلوبات.	١,٨٣	٢,٦٩
٣٠	المصرف يلتزم بسياسة محاسبية معينة في الاعتراف بتلك التغيرات(اما ضمن الارباح والخسائر اوضمن حقوق الملكية) وتطبيقها على كافة الموجودات المالية المعدة للبيع فيما عدا التحوطات .	٤,١١	٣,٨٤
٣١	اذا قام المصرف بالاعتراف بمشتريات الموجودات المالية باستخدام اسلوب تاريخ التسوية ، فانه لايعترف بأي تغير في القيمة العادلة للأصل الذي سيستلم خلال الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسديد وذلك بالنسبة للموجودات المرحلة بالتكلفة اوالتكلفة المغطاة (عدا خسائر انخفاض القيمة).	٣,٩٤	٣,٨٥
٣٢	المصرف لايقوم باعادة تصنيف الموجودات المالية التي تم اعادة قياسها بالقيمة العادلة وهي ضمن الفئة خارج المتاجرة ، على انها اصول محتفظ بها للمتاجرة .	٣,٨٣	٣,٧٩
٣٣	يعترف المصرف بالتغير في القيمة العادلة ضمن الارباح والخسائر اوحقوق الملكية للموجودات التي تم اعادة قياسها .	٤,٢٨	٤,٠٢
٣٤	يعيد المصرف تصنيف الاصل المالي على انه ضمن فئة المتاجرة فقط اذا كانت هناك دلالة على استلام ربح قصير الاجل يبرر اعادة التصنيف .	٣,٦١	٣,٨٩
٣٥	يعترف المصرف بمكاسب او خسائرالغاء الاعتراف بالاصل او المطلوب المالي المرحل بالتكلفة المغطاة في حساب الارباح والخسائر.	٣,٨٩	٣,٨١

٣٦	يخفض المصرف قيمة الاصل المالي اذا كانت قيمته المرحلة اكبر من القيمة التقديرية القابلة للاسترداد .	٣,٨٣	٣,٧٦
٣٧	يقوم المصرف بتقييم الادلة الموضوعية المتعلقة بتوقع انخفاض قيمة الاصول المالية بتاريخ الميزانية .	٤,١١	٣,٦١
٣٨	يقوم المصرف عند توفر الادلة الموضوعية بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للاصول المالية .	٤,١١	٣,٧٤
٣٩	يعترف المصرف بأية خسائر ناتجة عن انخفاض القيمة للموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة او التي اعيد قياسها بمقدار القيمة العادلة .	٤,١٧	٣,٦٩
٤٠	اذا كان المصرف غير قادر على تحصيل كافة المبالغ المستحقة (المبلغ الاصلي والفائدة) حسب الشروط التعاقدية للقروض والذمم المدينة او الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمسجلة بالتكلفة المطفأة فانه يعترف بذلك كخسائر انخفاض القيمة او كديون مشكوك فيها .	٢,٦١	٣,٦٦
٤١	المصرف يحدد الخسارة الناتجة عن عدم القدرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة (المبلغ الاصلي والفوائد) على اساس انها تمثل الفرق بين المبلغ المرحل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة السائد للأداة المالية (المبلغ القابل للأسترداد).	٤,١١	٣,٦٠
٤٢	يعدل المصرف المبلغ المرحل للأصل المالي الى المبلغ المقدر القابل للأسترداد اما مباشرة او باستخدام حساب احتياطي ، ويعترف بالخسارة ضمن ارباح وخسائر الفترة .	٤,١٧	٣,٦٦
٤٣	اذا انخفضت في فترة لاحقة الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة او الديون المشكوك فيها لسبب موضوعي (مثلا تحسن التصنيف الئتماني للمدين) ، يقوم المصرف بغكس ذلك التخفيض اما مباشرة في الاصل المالي او بتعديل المخصص.	٣,٨٣	٣,٥٥
٤٤	عند انخفاض القيمة او الديون المشكوك فيها في فترة لاحقة لايجري المصرف التعديل بما يزيد عما كانت عليه التكلفة.	٤,٠٦	٣,٨٢
٤٥	يراجع المصرف المبلغ المرحل لأي أصل مالي بتاريخ الميزانية العمومية بناءا على تحليل لصافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة.	٣,٦٧	٣,٧٧

٤٦	اذا كانت هناك دلالة على انخفاض قيمة الاصل المالي فان الخسارة تحسب على اساس الفرق بين المبلغ المرحل للأصل وبين القيمـــة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الفائدة السائد في السوق للأصل او لأصل مماثل (المبلغ القابل للأسترداد)	٣,٦٧	٣,٦٩
٤٧	اذا سبق الاعتراف باصل مالي بالقيمة العادلة مباشرة فـــي حقـــوق الملكية وتوفرت ادلة موضوعية علـــى انخفـــاض قيمتــــه ، فـــان المصرف يستبعد صافي الخسارة المتراكمة التي يعترف بها مباشر في حقوق الملكية ضمن الارباح وخسائرالفترة حتى ولـــو لـــم يـــتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي .	٣,٨٩	٣,٧٤
٤٨	مبلغ الخسارة الذي على المصرف استبعاده مـــن حقـــوق الملكيـــة والابلاغ عنه في الارباح والخسائر يمثل الفرق بينتكلفة امتلاكـــه (مخصوما منه أي تسديد للمبلغ الاصلي والاطفاء) وبـــين القيمـــة العادلة الحالية (الادوات وحقوق الملكية) او المبلغ الفابل للأسترداد (لأدوات الدين) ناقصا أية خسارة سبق الاعتراف بها عن انخفاض قيمة ذلك الاصل .	٤,١١	٣,٧٣
٤٩	اذا زادت القيمة العادلة او المبلغ القابل للاســترداد (لاصـــل مـــالي مرحل بمقدار القيمة العادلة) في فترة لاحقة ويكون مـــن الممكـــن اسناد تلك الزيادة بشكل موضوعي لحـــدث وقـــع بعـــد الاعتـــراف بالخسارة ،فالمصرف يقوم بعكس تلك الخسارة في ارباح وخـــسائر الفترة .	٣,٨٣	٣,٧٤
	المتوسط الحسابي لجميع اجابات القيمة العادلة	٣,٨٤	٣,٧٢
	الاجابات المتعلقة بمحاسبة التحوط متطلبات المعيار		
٥٠	يمكن للمصرف تحديد الاصول او المطلوبات المالية غير المـــشتقة على انها اداة تحوط لاغراض محاسبة التحوط ، وذلك فقط من اجل التحوط لمخاطر عملة اجنبية .	٣,٨٩	٣,٩٤
٥١	تعتبر المشتقات دائما على انها محتفظ بها للمتاجرة او التحوط مالم تكن مرتبطة باداة حقوق ملكية مدرجة قيمتها العادلة على انها غير قابلة للقياس بشكل موضوعي ويجب التسوية عنـــد تـــسليم هـــذه الاداة.	٣,٩٤	٣,٩٠
٥٢	اذا كان التحوط عن اصل او مطلوب غيرمالي فالمـــصرف يتحـــوط عن مخاطر العملة الاجنبية اوعن كافة المخـــاطر بـــسبب صـــعوبة	٣,٨٣	٣,٩٠

	فصل وقياس الجزء المعني من التدفقات النقدية اوالتغيرات في القيمة العادلة .		
٥٣	تتحقق الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط للقيمة العادلة او للتدفقات النقدية اذا توفرت الشروط التالية: – توفر الوثائق الرسمية المبينة للعلاقة والهف من التحوط اضافة الى استراتيجية ادارة الخاطر هنا ، – توقع تغيرات كبيرة في القيمة العادلة او التدفقات النقدية والتي تؤثر بالتالي على الارباح والخسائر، – امكانية قياس القيمة العادلة او التدفقات النقدية للبند المتحوط له والقيمة العادلة لاداة التحوط ، – يكون التحوط مستمرا وفاعلا جدا خلال فترة تقديم التقارير المالية.	٤,٥٠	٤,٤٢
٥٤	يعترف المصرف بمكاسب او خسائر اعادة قياس اداة التحوط اذا حقق التحوط عن القيمة العادلة كافة الشروط اللازمة لمحاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير المالية.	٤,٢٨	٤,١٠
٥٥	يعدل المصرف المكاسب والخسائر الناتجة عن التحوط وينعكس التعديل في البند المعني وكذلك يعترف بها ضمن ارباح وخسائر الفترة .	٤,٢٨	٤,٠٥
٥٦	يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط عند انتهاء مدة أداة التحوط او بيعها ، ولايعتبر تجديد او استبدال اداة تحوط باخرى انتهاء اذا كان ذلك جزء من استراتيجية التحوط .	٤,٣٩	٤,٠٨
٥٧	يتوقف المصرف عن محاسبة التحوط في حال لم يعد التحوط ملبيا للشروط الخاصة بذلك .	٤,٢٨	٣,٩٤
٥٨	يطفيء المصرف التعديل على المبلغ المرحل لاداة مالية متحوط عليها في الارباح والخسائر وبالكامل عند الاستحقاق .	٤,٢٨	٣,٩٧
٥٩	يعترف المصرف بجزء من المكاسب او الخسائر عن اداة التحوط مباشرة في حقوق الملكية اذا لبى تحوط التدفق النقدي شروط التحوط .	٤,٢٨	٣,٩٢
٦٠	يقوم المصرف بالتقرير عن الجزء غير الفعال من التحوط مباشرة في الارباح والخسائر اذا كانت الاداة تمثل تحوط مشتق .	٤,٠٦	٤,٠٣

٦١	يقوم المصرف بالتقرير عن الجزء غير الفعال في الظـروف التـي تكون فيها اداة التحوط ليست مشتقا ماليا .	٣,٨٣	٣,٨٥
٦٢	يستبعد المصرف المكاسب او الخسائر التـي تـم الاعتـراف بهـا مباشرة في حقوق الملكية ، اذا نجم عن الالتزام الثابت المتحوط له او عن العملية المتنبأ بها ، الاعتراف باصل او مطلوب مالي معين.	٣,٩٤	٣,٨٩
٦٣	يوقف المصرف محاسبة التحوط عن التدفقات النقدية عندما تصبح العملية الملتزم بها اوالتي تم التنبؤ بها ، غير متوقعة الحدوث .	٣,٧٢	٣,٨٢
٦٤	يتبع المصرف في محاسبة التحوط عـن صـافي الاسـتثمار فـي مؤسسات اجنبية اسلوب مماثل لتحوطات التدفقات النقدية .	٣,٩٤	٣,٨٧
	المتوسط الحسابي لجميع بنود محاسبة التحوط	٤,٠٩	٣,٩٧
	الاجابات المتعلقة بالافصاح عن الادوات المالية بـالقوائم الماليـة متطلبات المعيار.		
٦٥	يفصح المصرف عن الاساليب والسياسات الهامة المطبقـة عنـد تقدير القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المرحلة بمقدار القيمة العادلـة بـشكل مفـصل للفئات الهامة من الموجودات المالية .	٤,٥٠	٤,٠٣
٦٦	يفصح المصرف فيما اذا كانت المكاسب او الخسائر الناتجـة عـن التغيرات في القيمة العادلة للموجدات المالية المعدة للبيع والتي تـم قياسها بمقدار القيمة العادلة ، داخلة في ارباح وخسائر الفتـرة او تم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية حتى يـتم التـصرف بالاصل المالي.	٤,٣٩	٣,٩٧
٦٧	يفصح المصرف فيما اذا كانت المشتريات والمبيعـات للموجـودات المالية قد تمت المحاسبة عنها فـي تـاريخ المتـاجرة او تـاريخ التسديد .	٤,٤٤	٣,٧٩
٦٨	يفصح المصرف عن اهداف وسياسات ادارة المخاطر الماليـة بمـا فيها التحوط لكل نوع رئيسي من العمليات المتنبأ عنها.	٤,٤٤	٤,٠٠
٦٩	يفصح المصرف عـن الادوات الماليـة التـي تعـد ادوات تحـوط وبقيمتها العادلة بتاريخ الميزانية.	٤,٢٨	٤,٠٥
٧٠	يفصح المصرف عن طبيعة المخاطر التي يتم التحوط عنها.	٤,٢٢	٤,٠٥

٧١	يفصح المصرف عن الفترات التي يتوقع خلالها حـدوث العمليـات التي تم التنبؤ بها والتي لايتوقع حـدوثها واثرهـا عـل الاربـاح والخسائر .	٤,٠٠	٤,٠٣
٧٢	يفصح المصرف عن الموجودات المالية التي تـم قياسـها بمقـدار التكلفة المطفأة وايضاح سبب عدم قياس قيمتهـا العادلـة بـشكل موضوعي .	٤,١٧	٤,٠٣
٧٣	يفصح المصرف عـن البنـود الهامـة للمـصروفات والايـرادات والمكاسب والخسائر الناجمة عن الموجودات والمطلوبات المالية .	٤,٢٢	٤,١٠
٧٤	يفصح المصرف بصورة منفـصلة عـن اجمـالي دخـل الفوائـد واجمالي مصروف الفوائد على اساس تاريخي .	٤,٠٦	٤,٠٣
٧٥	يفصح المصرف عن اجمالي المكاسب اوالخسائرالناتجة عن الغـاء الاعتراف بالموجودات المالية المعدة للبيع والمعدلة وفقـا للقيمـة العادلة بعد الامتلاك المبدئي وذلك بصورة منفـصلة عـن اجمـالي المكاسب والخسائر لتعديلات القيمةالعادلة للموجودات والمطلوبـات المالية المعترف بها والداخلة في صافي ربح اوخسارة الفترة .	٤,٢٨	٣,٩٠
٧٦	يفصح المصرف عن دخل الفائدة الذي استحق على القروض التـي انخفضت قيمتها والتي لم يتم استلامها بعد.	٤,٣٣	٣,٩٤
٧٧	يفصح المصرف عن اتفاقيات التوريق المـالي او اعـادة الـشراء والفوائد المتبقية غيرالموزعة عن تلك العمليات التي تحـدث فـي فترة تقديم التقارير المالية .	٤,٠٠	٣,٩٠
٧٨	يفصح المصرف عن سبب اعادة تصنيف اصل مالي ما علـى انـه اصل مطلوب الابلاغ عنه بمقدار التكلفة المطفـأة ولـيس بمقـدار القيمة العادلة .	٤,٤٤	٣,٩٢
٧٩	يفصح المصرف عن طبيعة ومبلغ اي خسارة عن انخفاض القيمـة معترف بها لاصل مالي وذلك بـشكل منفـصل لكـل فئـة هامـة للموجودات المالية .	٤,٠٦	٣,٩٧
٨٠	يفصح المصرف عن القيمة المرحلة للموجودات المالية المرهونـة كضمان لالتزامات في حالة الاقتراض .	٣,٧٨	٣,٨٥
٨١	يفصح المصرف عن القيمة العادلة بـضمانات ماليـة تـم قبولهـا والمسموح ببيعها او اعادة رهنها عند الاقراض .	٣,٩٤	٣,٨٩

٨٢	يفصح المصرف عن القيمة العادلة للضمانات التي تـــم بيعهـــا او اعادة رهنها عندما يكون مقرضا.	٤,١١	٣,٨٥
٨٣	يفصح المصرف عن اية شروط او حالات هامة ملازمة لاستعمالها للضمان عندما يكون مقرضا .	٣,٨٩	٣,٩٧
	المتوسط الحسابي لجميع بنود الافصاح عن الادوات المالية	٤,١٧	٣,٩٦